



# ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

- التصنيف الائتماني السيادي للدول ودوره في حركة الاستثمار والتجارة
- التصنيف السيادي للمخاطر القطرية في الدول العربية وعلاقته بالمعاملات الدولية
- طرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
- أركان جودة الإحصاءات ومؤشر القدرة الإحصائية في الدول العربية
- تطورات الاتفاقيات الثنائية الدولية للاستثمار ومنع الازدواج الضريبي في الدول العربية

## فهرس المواضيع

3	الافتتاحية
4	مجلس المساهمين
4	مجلس الإدارة
5	أنشطة المؤسسة
6	مقالات
9	مفاهيم دولية
15	مؤشرات
17	دراسات

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية

ص. ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت،

دولة الكويت

هاتف: +965 24959555/000 - فاكس: +965 24959596/7

بريد إلكتروني: operations@dhaman.org

www.dhaman.org

المكتب الإقليمي: الرياض

ص. ب: 25166 - الرياض 11466

المملكة العربية السعودية

الهاتف: 14789280 - 14789270 +966

فاكس: +966 14781195

بريد إلكتروني: riadahoffice@dhaman.org



## أغراض المؤسسة وأجهزتها

### نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وباشرت أعمالها في مطلع إبريل 1975. تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

### أغراض المؤسسة:

- وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين. يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البنينة والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية. وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولتختلف دول العالم.
- ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.
- وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وخصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية. وتملك حصصاً فيها وتأسس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لصالح حكومات أو مؤسسات الأفطار المتعاقدة.

### أجهزة المؤسسة:

#### مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات) وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى، وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة. تفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

#### مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو الخولة له من قبل مجلس المساهمين. وتتضمن تلك الصلاحيات، ضمن مهام أخرى، إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، اعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

#### أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

رئيساً	سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني
عضواً	سعادة الأستاذ / عدنان عيسى الخضير
عضواً	سعادة الأستاذ/ علي رمضان أشنبيش
عضواً	سعادة الأستاذ/ أحمد محمود الحمادي
عضواً	سعادة الأستاذ/ سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي
عضواً	سعادة الدكتور/ علي عبد العزيز سليمان
عضواً	سعادة الأستاذ/ جبار وحيد حسن
عضواً	سعادة الأستاذ/ محمد جحدو

#### المدير العام:

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم

## التصنيف الائتماني السيادي للدول ودوره في حركة الاستثمار والتجارة

ض

أصبح التقييم الائتماني السيادي للدول من أهم العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار والتجارة والأعمال لإنشاء المشاريع وتنفيذ المعاملات الدولية من قبل المستثمرين والمصدرين ورجال الأعمال والشركات وخاصة الشركات متعددة الجنسيات. وتسعى جميع دول العالم وخاصة الناشئة والنامية بما فيها الدول العربية إلى الحصول على تصنيفات ائتمانية سيادية مرتفعة، حدها الأدنى تصنيف "درجة الاستثمار". مع محاولة تجنب الحصول على تصنيفات متدنية تبدأ من "درجة المضاربة" فأقل.

وتعود تلك الأهمية التنامية للتصنيفات السيادية إلى دورها الكبير في تحديد قدرة الدولة ومؤسساتها الحكومية والخاصة في الحصول على القروض ورؤوس الأموال بل وإجراء التعاملات التجارية والمالية الدولية كما يتضح من النقاط التالية:

1 - الاقتراض الدولي: التصنيف الائتماني أحد أهم العوامل المؤثرة في:

• أولاً: إمكانية حصول الدولة ومؤسساتها على القروض الدولية بأدواتها المختلفة، من أسواق رأس المال العالمية. فالعديد من المقرضين حول العالم يتخذون قرارات منح القروض بناء على التصنيف الائتماني الممنوح للدولة ومؤسساتها.

• ثانياً: تحديد تكلفة الاقتراض الخارجي بأدواته المختلفة سواء المباشرة رغم تساؤل حصتها في رأس المال المتدفق إلى الدول النامية، أو غير المباشرة خصوصاً مع انتشار ظاهرة إصدار الدول سندات دولية سيادية في الأسواق العالمية لرأس المال، حيث لعب التصنيف الائتماني السيادي دوراً جوهرياً في تحديد هامش سعر فائدة الإقراض فوق سعر فائدة الليبور على القروض المصرفية المشتركة المقدمة للدول النامية خلال العقود الأخيرة.

2 - الاستثمار الأجنبي: يعتمد المستثمر الدولي في بناء محفظة استثماراته على التصنيف الائتماني السيادي الممنوح للدول حول العالم وكذلك على التصنيف الائتماني الممنوح للمصارف والمؤسسات والشركات التي تعمل بها والأدوات المالية المصدرة عن تلك الكيانات الاقتصادية، خصوصاً وأن التصنيف السيادي يمثل تقييماً محايداً وموثقاً لمدى مرونة مناخها الاستثماري وبيئة ممارسة أعمالها وخاصة فيما يتعلق بجواز حق ملكية الأجانب وكذلك مدى السماح بتحويل رأس المال للمستثمر وعوائده، إضافة إلى قدرة الدولة على سداد التزاماتها في مواعيد استحقاقها، خصوصاً مع تزايد حصة الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات محفظة الأوراق المالية في تدفقات رأس المال العالمية.

3 - التجارة الخارجية: العديد من المصدرين حول العالم يتخذون قرارات تنفيذ المعاملات الدولية بناءً على التصنيف الائتماني الممنوح لدولة المستورد، وكذلك الجهة التي تقوم بالاستيراد. 4 - يمثل التصنيف الائتماني لدولة ما، سقفاً أعلى لا يمكن تجاوزه بالنسبة للتصنيف

الائتماني الذي يمكن أن تحصل عليها المصارف والمؤسسات والشركات العاملة داخل تلك الدولة، ومن ثم يؤثر على تكلفة التمويل اللازم لاحتياجات تلك الكيانات الاقتصادية. وفي هذا السياق تدرك المؤسسة الأهمية البالغة للتقييمات السيادية ودورها المحوري في تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين العرب على الاستثمار في منطقتنا العربية، واستعادة جزء من الأموال المهاجرة. وكذلك جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى دول المنطقة ولذا تقوم بما يلي:

• أنشأت وحدة خاصة لتحليل المخاطر القطرية وطلورت مؤخرًا النموذج المستخدم في إصدار التصنيف الائتماني السيادي للدول التي تتعامل معها.

• قيام المؤسسة في 20 أبريل (نيسان) 2010 بتنظيم أول مؤتمر إقليمي في الكويت عن المخاطر القطرية بالتعاون مع الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية "كوفاس" بمشاركة ممثلين عن نحو 30 دولة عربية وأجنبية.

• المتابعة الدورية عبر مطبوعاتها وإصداراتها المختلفة لوضع الدول العربية في التصنيفات السيادية للمخاطر القطرية الصادرة عن مختلف وكالات التصنيف العالمية، وتعريف الحكومات والمؤسسات العربية باليات تحسين ترتيبها ووضعها في تلك المؤشرات.

وترتيباً على ما سبق، فإن الأمر يستلزم دراسة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في التصنيف السيادي لاقتصاد ما وكذلك مدى انساق هذه العوامل مع النظريات الاقتصادية التي تم تطويرها عن الملاءة المالية للاقتصادات، وتشير الدراسات التي حاولت الإجابة عن هذا الاستفسار، إلى أن منهجيات ونماذج قياس التصنيف الائتماني السيادي المطبقة لدى العديد من وكالات التصنيف العالمية تركز على قياس قدرة الدول ورغبتها في خدمة التزاماتها المالية الخارجية، ولكن تلك المنهجيات مختلفة عن بعضها البعض وخاصة بالنسبة للأوزان المسندة للعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وتفاس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية وفقاً لمواعيد الاستحقاق بمؤشرات الاقتصاد الكلي، وعلى رأسها: معدل النمو الاقتصادي، نصيب الفرد من الدخل القومي، الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية الرئيسية، نسبة الديون الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة مدفوعات



الأقساط والفوائد من صادرات الدولة، أما رغبة الدولة في خدمة التزاماتها الخارجية، فتفاس في الغالب بمؤشرات سياسية مثل التشريعات المعمول بها تجاه المقرضين والمستثمرين الأجانب والسياسات والتحركات المحتملة من قبل الأحزاب السياسية المعارضة، كما يمكن الاستدلال عليها بمؤشرات أخرى مثل التأخير في سداد الالتزامات الخارجية عن مواعيد استحقاقها، الدخول في مفاوضات إعادة جدولة الديون المستحقة مع الدائنين.

وعلى الرغم من وجود علاقة قبيقة بين التقييم الائتماني لدولة ما والتغيرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية السائدة في تلك الدولة، فإن الواقع العملي يشير إلى حقيقة مؤداها أن تقديرات خبراء تحليل المخاطر القطرية في وكالات التصنيف العالمية تلعب دوراً هاماً في تقييم بعض المتغيرات غير الكمية مثل تقييم درجة الاستقرار السياسي وكذلك في تحديد وتوزيع الأوزان والأهمية النسبية لمختلف المتغيرات الداخلة في تكوين نظام التصنيف المطبق. الأمر الذي دفع البعض للهجوم على وكالات التصنيف العالمية وخاصة مع نشوب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الآونة الأخيرة وظهور براهين عدة تثبت وقوع بعضها في أخطاء فنية جسيمة أدت إلى خسائر ضخمة على المستوى الدولي والعالمي. ولعل آخر هذه الهجمات (رغم عدم استنادها لحجة قوية)، تتمثل في دعوة وزير خارجية فرنسا إلى مراقبة وكالات التصنيف الدولية واتهامها بأن تخفيض التصنيف السيادي للاقتصاد اليوناني أسفر عن حرمانه من الحصول على التمويل اللازم من الأسواق الدولية ومن ثم ساهم ذلك في تفاهم أزمته الاقتصادية وتراجع قيمة اليورو أمام العملات الرئيسية.

وفي النهاية نعتقد أن الدعوات التي شهدتها العالم مؤخراً بشأن توحيد منهجيات عمل تلك الوكالات وإنشاء جهة دولية تضطلع بمراقبتها قد تجد طريقاً للتنفيذ العملي.

والله ولي التوفيق

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

## الاجتماع السنوي لمجلس مساهمي المؤسسة في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية

- اختتم مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أعمال اجتماعه السابع والثلاثين بالخرطوم في جمهورية السودان يوم 7 إبريل (نيسان) 2010، حيث ترأس الاجتماع سعادة السيد/ زهير الثرفي رئيس وفد المملكة المغربية.
- وقد تناول سعادة أعضاء المجلس بنود مشروع جدول أعمال الاجتماع بالمدولة والمناقشات المطولة منتهية إلى إصدار عدد من القرارات أهمها:
- التصديق على ميزانية المؤسسة وحساباتها وإيراداتها وعلى تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المؤسسة للسنة المالية 2009.
- إعادة تعيين "مكتب ارنست ويونغ وشركاؤه" مدققين لحسابات المؤسسة للسنة المالية 2010.
- الموافقة على تعديل المادتين 15 مكرر (1) و(17) من اتفاقية المؤسسة بإضافة نشاط تأميني جديد يسمح للمؤسسة بضمان التجارة الداخلية لمواطني الدول الأعضاء بالمؤسسة.

### مجلس الإدارة

## الاجتماعان الثاني والثالث لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2010

هيئات التأمين الوطنية العربية. كما بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية كما في 30 / 4 / 2010 حوالي 1.093 مليار دولار (316.2 مليون د.ك) موزعة بنسبة 49% لعقود تأمين الاستثمار والإيجار، ونسبة 51% لعقود تأمين ائتمان الصادرات.

وقد توج مجهود المؤسسة بترقية تصنيفها الائتماني الصادر من وكالة التصنيف العالمية ستاندرد أند بورز "Standard & Poor's" لكل من جدارتها الائتمانية وقوتها المالية كمؤسسة تأمينية إلى "AA / مستقر" بدلا عن "AA- / مستقر" الذي حصلت عليه المؤسسة عن العاميين السابقين.

وقرر المجلس أن يعقد اجتماعه المقبل لسنة 2010 في 11 نوفمبر (تشرين ثاني) وذلك بمقر المؤسسة في دولة الكويت.

العام للمؤسسة في شأن نشاط المؤسسة عن الفترة من 1 / 1 / 2010 وحتى 30 / 4 / 2010 وأشاد بالنتائج التي حققتها المؤسسة خلال فترة التقرير.

واطلع المجلس على نتائج عمليات المؤسسة خلال الفترة المذكورة، حيث بلغ إجمالي عدد طلبات تأمين الصادرات خلال الفترة 104 طلبات بقيمة إجمالية بلغت حوالي 262 مليون دولار (75.8 مليون د.ك). تقدم بها مصدرون ومؤسسات مالية من (9) دول عربية، بالإضافة إلى بنك صالح للضمان بجمهورية مالطا.

بلغت القيمة الإجمالية لعمليات التأمين خلال فترة التقرير حوالي 214.3 مليون دولار (62 مليون د.ك). علماً بأن هذه القيمة لا تشمل حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين بالخصص النسبية المبرمة من بعض

عقد مجلس الإدارة اجتماعه الثاني لعام 2010 بالخرطوم في جمهورية السودان بقاعة الماسة برئاسة سعادة السيد/ ناصر القحطاني رئيس المجلس وبحضور أعضائه والسيد المدير العام للمؤسسة، متناولاً بنود مشروع جدول أعماله، مصدراً عدداً من القرارات أهمها: التصديق على مسودة وقرارات الاجتماع الأول لمجلس الإدارة لعام 2010 ومتابعة القرارات الصادرة عن مجلس المساهمين لدورته السابعة والثلاثين.

وقد تم عقد الاجتماع الثالث لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2010 يوم السبت 19 يونيو (حزيران) 2010 في مقر المؤسسة - بدولة الكويت، وقد شارك السيد المدير العام للمؤسسة في الاجتماع. وصادق المجلس على مسودة المحضر السابق وقراراته.

وقد أخذ المجلس علماً بتقرير المدير

## عمليات الضمان:

على صعيد عمليات تأمين ائتمان الصادرات خلال الربع الثاني من عام 2009 تسلمت المؤسسة 52 طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات عربية مصدرة. كما بلغ عدد عقود تأمين وائتمان الصادرات المبرمة 19 عقداً و 62 ملحقاً بقيمة 230 مليون دولار أمريكي تقريباً.

وفيما يتعلق بعمليات ضمان الاستثمار تسلمت المؤسسة طلباً واحداً لضمان الاستثمار خلال هذه الفترة بقيمة 3.150.000 دينار كويتي لتأمين مشروع استثماري في مصر.

## تنظيم فعاليات ومؤتمرات

نظمت المؤسسة خلال الفترة فعاليات ومؤتمرات، تفصيلها كالتالي:

- **“مؤتمر المخاطر القطرية”** والذي عقد بمقر المؤسسة يوم 20 أبريل (نيسان) 2010 برعاية معالي وزير المالية الكويتي السيد مصطفى الشمالي بالتعاون مع الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية “كوفاس” وبمشاركة أعضاء التحالف الائتماني “Credit Alliance” من دول عربية وأجنبية. بالإضافة إلى بنوك وشركات استثمارية وصناعية وجهات حكومية بدولة الكويت. تناول المؤتمر بالنقاش الأوضاع المالية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة ما بعد الأزمة. كما أطلقت “الكوفاس” تصنيفها الائتماني لدول العالم بالإضافة إلى عرض تقييم المخاطر القطرية لدول مجلس التعاون الخليجي.

- **“الاجتماع الإقليمي السنوي للتحالف الائتماني Credit Alliance”**، بمقر المؤسسة يوم 21 أبريل (نيسان) 2010 وشارك فيه نحو خمسين عضواً من أعضاء التحالف من هيئات ضمان وطنية وشركات معلومات ائتمانية وشركات حصيل ديون. كما تم خلال الاجتماع تنظيم عدد من ورش العمل الفنية في مجال صناعة تأمين الائتمان.

- **“اجتماع المجلس التنفيذي لاتحاد أمان”**، بمقر المؤسسة يوم 22 أبريل (نيسان) 2010. وقد تم خلاله مناقشة سبل تطوير التعاون بين الأعضاء ومناقشة خطة العمل المقترحة لاتحاد أمان خلال الفترة 2009/2010 والميزانية السنوية للاتحاد.

- **“الملتقى الثالث لآليات ضمان وتمويل الصادرات والاستثمار”** بجمهورية مصر العربية يوم 5 مايو (أيار) 2010 برعاية

## إصدارات المؤسسة:

- أطلقت المؤسسة تقريرها السنوي “مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009”. ويمثل هذا الإصدار المسح السنوي الخامس والعشرين منذ التقرير الأول الصادر منذ عام 1985. وهو التقرير الذي يتم إعداده استناداً إلى مسوحات سنوية تجريها المؤسسة بالتعاون مع جهات الاتصال القطرية المعتمدة في الدول العربية الأعضاء. ومن ثم يستعرض نتائجها التي تعكس في نهاية المطاف مناخ الاستثمار الواقعي السائد في الدول العربية بكافة المستجدات المتعلقة بمكوناته ضمن بيئة العمل والاستثمار. مظاهر التحسن والتراجع والجهود المبذولة في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تسويق الدول العربية كدول جاذبة للاستثمار. سعياً لاستقطاب المزيد من تدفقاته العربية والعالية.

- يستقي التقرير بياناته بشكل رئيسي من جهات الاتصال القطرية المعتمدة في الدول العربية الأعضاء. وفي حالة عدم توافر أي من البيانات المطلوبة. يتم استكمالها من قواعد البيانات المتضمنة في التقارير الدولية والدراسات الصادرة عن مراكز البحوث والمؤسسات المختصة.

- يتكون التقرير من جزئين رئيسيين. يعكس الأول المكونات الرئيسية لمناخ الاستثمار في الوطن العربي بما تتضمنه من تطورات سياسية وكذلك تطورات اقتصادية من حيث: معدلات النمو. التوازن الداخلي والخارجي. معدلات التضخم. أسعار الصرف وأبرز المستجدات في أسواق المال العربية. ويستعرض حجم التدفقات الاستثمارية العربية البينية والاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة. وحركة التجارة العربية البينية والخارجية والتطورات في البيئة التشريعية ومكونات الاقتصاد الجديد القائم على تقنيات المعلومات والاتصالات. إضافة إلى استعراض الجهود الترويجية القطرية. تصنيف الدول العربية في مؤشرات التقييم السيادي للمخاطر القطرية. وبعض المؤشرات الدولية المختارة الأخرى التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار. من ناحية أخرى. يقدم التقرير الحالي. ولأول مرة. آفاق وتوقعات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعام المقبل عالياً وعربياً وأهم ملامحه العربية البينية. وللعام الرابع على التوالي. جزءاً إحصائياً مستقلاً بذاته لكل

معالي وزيرة التعاون الدولي لجمهورية مصر العربية بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والبنك الإسلامي للتنمية والبنك التجاري الدولي وجمعية رجال الأعمال المصريين.

- **“ملتقى الضمان والتمويل للصادرات والاستثمار”**، الذي عقد بالعاصمة اللبنانية بيروت يوم 12 مايو (أيار) 2010 بالتعاون مع جمعية مصارف لبنان الذي حضره عدد من البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية والمصدرين ورجال الأعمال في لبنان. حيث قدمت المؤسسة شرحاً وافياً لخدماتها التأمينية في مجال ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

## كما شاركت المؤسسة خلال الفترة في عدة فعاليات خارجية شملت:

- **“منتدى تشجيع الاستثمارات وزيادة الصادرات العربية”**، خلال الفترة 27-28 أبريل (نيسان) 2010 في الجمهورية اللبنانية. حيث تم تقديم ورقة عن مناخ الاستثمار والأعمال العربية وتطور التشريعات الاقتصادية.

- **“الملتقى الأول لضمان ائتمان الصادرات وضمان القروض”** خلال الفترة 10-11 مايو (أيار) 2010 في العاصمة الأردنية عمان. حيث تم تقديم عرض بعنوان “البيات تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات” تناول تجربة المؤسسة في هذا المجال.

## استقبال وفود أجنبية:

- ترأس نائب رئيس غرفة التجارة الإسبانية وفداً رفيع المستوى ضم عدداً من كبار مديري الشركات الإسبانية في زيارة رسمية إلى المؤسسة يوم 1 يونيو (حزيران) 2010. تم خلالها شرح الخدمات التي توفرها المؤسسة للمستثمرين الأسباب عند تنفيذ مشاريع في الدول العربية الأعضاء بالمؤسسة مستفيدين بذلك من التغطية التأمينية ضد المخاطر السياسية من خلال عقود ضمان الاستثمار بأنواعها المختلفة.

## الجهود التسويقية للمنتجات التأمينية الجديدة:

- قامت المؤسسة باستحداث نوعين جديدين من الخدمات التأمينية مثلة في تأمين ائتمان المبيعات المحلية وتأمين التخصيم. وقد قامت المؤسسة بحملتين تعريفيتين في هذا الشأن بهدف تعريف الجهات المستهدفة بزايها هذه الخدمات.

المستويات القطرية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، يواصل التقرير لهذا العام محاولاته لتعزيز مساعي وجهود الدول العربية في مجال تطوير وتحديث قواعد بياناتها ومعلوماتها في مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر والمجالات ذات الصلة من خلال جزء فني خاص بتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته ومنهجية إعداده والجهات الرسمية المسؤولة عن بياناته ومدى توافر تفاصيل هذه البيانات وفقاً للمعايير الدولية المتفق عليها. والجهود القطرية في هذا المجال وذلك تحت عنوان **”مفاهيم دولية وطرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر ومصادرها“** إسهاماً من المؤسسة في زيادة الوعي الإحصائي وإيماناً منها بأن النشاط الذي لا يمكن قياسه بدقة لا يمكن تحصيله.

الدور الكبير الذي يقوم به هذا القطاع في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الدول العربية خلال السنوات الأخيرة والذي من المتوقع أن يتزايد خلال الفترة المقبلة مع إطلاق العديد من المشاريع الضخمة في هذا المجال. إضافة إلى دوره المحوري على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ولاسيما في مجال التجارة العربية والسياحة الدولية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل.

ويجدد التقرير هذا العام حرصه على تحقيق أكبر قدر ممكن من الشمولية والتغطية الجغرافية لجميع الدول العربية في بياناته ومؤشراته التي يتناولها في أبوابه المختلفة حتى يعطي صورة أكثر صدقا ونفعا لمتابعيه من المسؤولين وصناع القرار ومؤسسات القطاع الخاص على

دولة عربية على حده. تحت عنوان: **”لحة إحصائية عن أداء الاستثمار الأجنبي المباشر“**. أما الجزء الثاني من التقرير والذي عادة ما يتناول تحليل أداء أحد القطاعات الاقتصادية الهامة في الدول العربية، فقد تم هذا العام اختيار محور **”النقل الجوي العربي: الآفاق المستقبلية في ضوء الأداء الراهن“**. وذلك انسجاماً مع توصيات **القمة العربية العادية في دورتها الثانية والعشرين التي عقدت بمدينة سرت الليبية** في مارس (آذار) 2010، حيث جددت التأكيد على أهمية متابعة التقدم المحرز في تنفيذ قرارات **القمة العربية العادية في دورتها الحادية والعشرين التي عقدت بالعاصمة القطرية الدوحة** في مارس (آذار) 2009 بشأن تحرير النقل الجوي بين الدول العربية وفتح الأجواء، هذا إلى جانب

## مقالات

### التصنيف السيادي للمخاطر القطرية في الدول العربية وعلاقته بالمعاملات الدولية

وإنهاء عمليات التشغيل نتيجة تغيير شروط الملكية للأجانب.

• عدم القدرة على تحويل الأموال خارج البلاد نتيجة لفرض قيود تشريعية أو تغيير عوامل سياسية.

• الإخلال ببنود العقد نتيجة زيادة الضرائب والرسوم الجمركية مثلاً أو إلغاء حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر.

**مخاطر سوء إدارة الاقتصاد الكلي:** التي تنجم عن قرارات اقتصادية غير مدروسة وخصوصاً التي تتصل بالسياسة النقدية والمالية، ومثال على ذلك عندما يتم اتخاذ قرار وبيترتب على ذلك سلسلة من التداعيات السلبية في مجالات معينة منها:

• ارتفاع معدلات التضخم ومستويات الأسعار مقابل انخفاض قيمة العملة وبالتالي ارتفاع التكاليف وصعوبة إعداد الخطط المالية المستقبلية.

• ارتفاع معدلات الفائدة وبالتالي تكلفة الاقتراض والتمويل.

وما لا شك فيه أن التطورات والتغيرات المتسارعة والمفاجئة على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بل والمناخية التي يشهدها العالم منذ وقت طويل والتي عادة ما تنعكس على قرارات وأنشطة المستثمرين والمصدرين ورجال الأعمال حول العالم بالنسبة أو بالإيجاب، قد ساهمت بدرجة كبيرة في ظهور الحاجة الملحة لدى رجال الأعمال والمستثمرين الدوليين لدراسة الآفاق المستقبلية والتغيرات المتوقعة لكل دولة من دول العالم فيما يعرف باسم المخاطر القطرية أو التقييم الائتماني السيادي للدولة.

وتعرف المخاطر القطرية على أنها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة التي يمكن أن تحدث في المستقبل في دولة ما وتؤثر على بيئة الأعمال فيه وبالتالي تنعكس بالسلب على المؤشرات المالية للأعمال والمشاريع وخصوصاً معدلات الأرباح وقيم الأصول وغيرها. وبالتالي تؤثر على رغبة وقدرة الشركات العاملة في تلك الدولة على سداد التزاماتها الخارجية في مواعيد استحقاقها. ولقياس المخاطر القطرية يجب تتبع ورصد وتحليل وتوقع العديد من المتغيرات في مجالات عدة من بينها:

- اندلاع الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية.
- مصادرة الأصول والاستيلاء عليها.

وتعرف المخاطر القطرية على أنها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة التي يمكن أن تحدث في المستقبل في دولة ما وتؤثر على بيئة الأعمال فيه وبالتالي تنعكس بالسلب على المؤشرات المالية للأعمال والمشاريع وخصوصاً معدلات الأرباح وقيم الأصول وغيرها. وبالتالي تؤثر على رغبة وقدرة الشركات العاملة في تلك الدولة على سداد التزاماتها الخارجية في مواعيد استحقاقها. ولقياس المخاطر القطرية يجب تتبع ورصد وتحليل وتوقع العديد من المتغيرات في مجالات عدة من بينها:

**المخاطر السياسية:** وتشمل التوترات الداخلية والخارجية، فعلى الصعيد الداخلي، تشمل مثلاً خطر نشوب اضطرابات سياسية داخلية وحروب أهلية أو تغيير سلمي أو غير سلمي في القيادات

لوجود مؤسسات متخصصة ومستقلة تتمتع بالمصداقية العالية للقيام بمثل تلك الأعمال حول العالم. وتزايدت أعداد وكالات التصنيف الائتماني العالمي وتنوعت لتقدم خدماتها في هذا المجال وتنافس فيما بينها لتقديم تقييمات واقعية ومستقلة وأكثر شمولاً للمؤثرات والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية وكذلك المتغيرات الاقتصادية والمالية إلى جانب المتغيرات الأخرى ومنها الاجتماعية وذلك بما يلبي حاجة قطاع الأعمال في العالم.

وفي هذا السياق، تستعرض نشرة **”ضمان الاستثمار“** نبذة مختصرة عن أهم وأشهر وكالات التصنيف العالمية، يعقب ذلك جدول يتضمن أحدث التصنيفات الائتمانية السيادية المتاحة للدول العربية والصادرة عن تلك الوكالات العالمية بغرض تسليط الضوء على وضع الدول العربية وتقييمها السيادي الحالي من مختلف تلك الوكالات:

- ستاندرد أند بورز (أنشئت بشكلها الحالي في عام 1941 بعد اندماج شركة ستاندرد للإحصاء وشركة بور للنشر وبدأت بتصنيف الأسواق الناشئة عام 1977 ولها 17 مكتبا في 13 دولة، وقد قيمت أكثر من 400 إصدار في 45 دولة من الأسواق الناشئة).
- موديز (أنشئت عام 1900 ولها 16 مكتبا حول العالم وتعمل في 50 سوقا ناشئة وقيمت 80 دولة تقيما سياديا وأكثر من 350 جهة وتتعامل مع أكثر من 30 ألف طلب للمعلومات).
- مجموعة فيتش (تكونت في نهاية عام 2000 من اندماج 3 شركات ومقرها لندن ونيويورك ولها 40 مكتبا عالميا، وقيمت 1600 مؤسسة مالية و1000 شركة و70 دولة تقيما سياديا و1400 مؤسسة شبه حكومية وعمامة).
- كابيتال انتيليجانس (أنشئت عام 1985 ومقرها قبرص وتغطي أساسا منطقة البحر الأبيض المتوسط ودول مجلس التعاون الخليجي واتجهت في وقت لاحق لتغطية أسواق ناشئة أخرى في أوروبا الوسطى والشرقية وشرق وجنوب شرق آسيا والشرق الأقصى وجنوب أفريقيا، وقيمت

مؤخراً إلى ضرورة مراقبة أنشطة وكالات التصنيف الدولية، حيث وجه إليها اتهاماً بأن تخفيضها للتصنيف الائتماني السيادي للاقتصاد اليوناني، أسفر عن حرمانه من الحصول على التمويل اللازم من الأسواق الدولية ما ساهم في تفاقم أزمته الاقتصادية وتراجع قيمة اليورو أمام العملات الرئيسية. ومن الجدير بالذكر أن الدول حول العالم تلجأ إلى إصدار سندات الدين الحكومية في أسواق المال العالمية بغرض الاقتراض الخارجي، يستوي في ذلك كافة الدول سواء كانت منخفضة أو متوسطة أو مرتفعة الدخل، فقد أصدرت من مجموعة الدول العربية، على سبيل المثال لا الحصر، كل من مصر ولبنان سندات حكومية دولارية في أسواق رأس المال العالمية وكذلك كل من دبي وقطر.

يمثل التصنيف الائتماني لدولة ما، سقفاً أو حداً أقصى لا يمكن تجاوزه بالنسبة للتصنيفات الائتمانية التي يمكن أن تحصل عليها المصارف والمؤسسات والشركات العاملة داخل تلك الدولة، ومن ثم يؤثر على تكلفة التمويل اللازم لاحتياجات تلك الكيانات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال، لا يمكن لأي مصرف أو مؤسسة أو شركة ممارسة أو تمارس نشاطها داخل الاقتصاد الكويتي الحصول على تصنيف ائتماني أعلى من ”A2“ من الكوفاس وهو تصنيف الاقتصاد الكويتي الائتماني السيادي الحالي من نفس الشركة.

يعكس التقييم الائتماني السيادي مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي وقدرة الدولة على تحقيق موارد كافية من النقد الأجنبي ومن ثم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية في تواريخ استحقاقها دون تأخير.

يعتبر مؤشراً للأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والتوقعات المستقبلية لأداء الدولة على تلك الأصعدة.

ونظراً للإدراك المتزايد من قبل المؤسسات والجهات الفاعلة في الأعمال حول العالم لأهمية هذا النوع من الدراسات المتخصصة والمستقلة ظهرت الحاجة

• حدوث ركود وانخفاض مستويات الطلب الكلي في الدولة.

• نقص موارد الدولة من العملة الحرة اللازمة لدفع الالتزامات الخارجية.

وتستهدف الدراسات التي تدور حول المخاطر القطرية تحديد العلاقة التي تربط العوائد المتوقعة للاستثمار والإقراض والأعمال بشكل عام بالمخاطر المحيطة بهذه العمليات، إلى الدرجة التي أصبح معها التقييم الائتماني السيادي للدول حول العالم من أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات إنشاء المشاريع وتنفيذ المعاملات الدولية من قبل المستثمرين والمصدرين ورجال الأعمال والشركات وخاصة الشركات متعددة الجنسيات، وذلك لأسباب عدة. هذه الأسباب تمثل، من جهة أخرى، دوافع للدول وخاصة الناشئة والنامية للحصول على تصنيف ائتماني سيادي مرتفع يصل، على الأقل، إلى تصنيف **”درجة الاستثمار“** ومحاولة تجنب الحصول على تصنيف بدءاً من **”درجة المضاربة“** فاقلاً، وفيما يلي أهم هذه الدوافع أو الأسباب:

- يعتبر التقييم السيادي من عوامل جذب وتعزيز ثقة المستثمرين في مجمل المناخ الاستثماري وبيئة أداء الأعمال ومن ثم تحويل المستثمر المحتمل إلى مستثمر فعلي.
- تستعين بنتائج الشركات والمؤسسات التي تعمل في مجال الإقراض والاستثمار الدولي، حيث تسعى إلى تعظيم المردود المادي للعمليات التي تقوم بها، من خلال تطبيق أفضل الممارسات في مجال السياسات الاحترازية بهدف تقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه العمليات بصرف النظر عن المدى الجغرافي أو نوع النشاط الاقتصادي الذي تغطيه.
- يؤهل حكومات الدول حول العالم للنفاذ إلى أسواق المال الدولية والحصول منها على التمويل اللازم للمشاريع التنموية بكلفة تنافسية سواء من خلال تمكينها من الاقتراض الخارجي التقليدي أو من خلال طرح سندات الدين الحكومية الدولارية في أسواق رأس المال العالمية، وأبلغ دليل على أهمية هذا التصنيف وتأثيره البالغ على قدرة الدولة للحصول على احتياجاتها التمويلية الخارجية، يتمثل في دعوة وزير خارجية فرنسا

وتونس في الفئتين الأولى والثانية بدرجة مخاطر "منخفضة جدا" و"منخفضة" على التوالي. ثم حلت 5 دول عربية هي: اليمن ومصر وسورية والأردن ولبنان في الفئة الثالثة بدرجة مخاطر "معتدلة". وأخيرا العراق والسودان في فئة المخاطر المرتفعة.

من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية. ويشير المؤشر المركب للمخاطر القطرية الصادر في مايو 2010، عن مجموعة الـ PRS، إلى حلول 10 دول عربية هي: قطر وسلطنة عمان والإمارات والكويت وليبيا ثم البحرين والسعودية والجزائر والمغرب

أكثر من 350 مؤسسة مالية في 39 سوقا ناشئا ولديها مكاتب في كل من هونغ كونغ والهند).

وإلى جانب تلك الوكالات الدولية هناك العديد من المؤسسات التي تصدر تقييماتها للمخاطر القطرية في دول العالم ومنها الدول العربية، مثل مجلة اليورومني، مجلة الانستيتيوشنال انفسستورز، وكالة دان أند برادستريت، ووكالة بيزينس مونيتور، إلى جانب مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية، والذي يقيس بدوره قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال والسجل التاريخي لنحو 41 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق. وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين: مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) والتي بدورها تنفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4، ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف C، B، D. ويغطي المؤشر 165 دولة من ضمنها 19 دولة عربية.

وبلاحظ من الجدول المعروض حصول معظم الدول العربية على تصنيف ائتماني سيادي مرتفع نسبيا وفق معظم وكالات التصنيف السيادي العالمية المتخصصة في هذا المجال. والمتبع لهذه التصنيفات، يلاحظ ثبات واستقرار معظمها للدول العربية خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفضل حرص الحكومات العربية على اتباع الإجراءات الرامية إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي والمؤسسي بشكل مستمر، وذلك باستثناء الظروف غير المواتية الجيوسياسية في بعض دول المنطقة.

وفي السياق ذاته يأتي المؤشر المركب للمخاطر القطرية الذي يعد واحدا من أهم المؤشرات في هذا المجال على المستوى العالمي وأكثرها شيوعا حيث يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (Political Risk Services PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر. ويتكون المؤشر

### التقييم الائتماني السيادي للدول العربية وفق أهم وكالات التصنيف الدولية

يوليو 2010

م	الدولة	ستاندر أند بورز Standard & Poor's	موديز Moody's	فيتش Fitch	كابيتال انتليجينس Capital Intelligence	وحدة استخبارات الاقتصادي Economist Intelligence unit
1	الأردن	BB مستقر	Ba2 -	- -	BB مستقر	B مستقر
2	الإمارات	- -	Aa2 -	- -	AA- مستقر	BB مستقر
3	البحرين	A مستقر	A2 -	A مستقر	A مستقر	BBB مستقر
4	تونس	BBB مستقر	Baa2 -	BBB مستقر	BBB مستقر	BB مستقر
5	الجزائر	- -	- -	- -	- -	BB مستقر
6	السعودية	AA- مستقر	Aa3 مستقر	AA- مستقر	AA- مستقر	BBB مستقر
7	السودان	- -	- -	- -	- -	C مستقر
8	سورية	- -	- -	- -	- -	B مستقر
9	العراق	- -	- -	- -	- -	CC مستقر
10	عمان	A مستقر	A2 -	- -	A مستقر	A مستقر
11	قطر	AA- مستقر	Aa2 مستقر	- -	AA- مستقر	A مستقر
12	الكويت	AA- مستقر	Aa2 سالب	AA مستقر	AA- مستقر	A مستقر
13	لبنان	B موجب	B1 -	B مستقر	B مستقر	CCC مستقر
14	ليبيا	A- مستقر	- -	BBB+ مستقر	- -	BB مستقر
15	مصر	BB+ مستقر	Ba1 مستقر	BB+ مستقر	BBB- مستقر	BB مستقر
16	المغرب	BBB- مستقر	Ba1 -	BBB- مستقر	BBB- مستقر	BB مستقر
17	اليمن	- -	- -	- -	B مستقر	CC مستقر

المصدر: المواقع الشبكية لوكالات التصنيف الدولية المذكورة، يوليو 2010، وبحوث ضمان.



## طرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

التنقيب عن النفط والغاز).

ويتخذ دليل إحصاءات ميزان المدفوعات وخبراء أجهزة الإحصاء القطرية نسبة الـ 10% المذكورة، كمعيار دولي للتفرقة بين الاستثمار المباشر والأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية، وذلك بهدف تسهيل عمليات المقارنة الدولية لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنشرها الدول حول العالم.

### المستثمر المباشر:

قد يكون المستثمر المباشر فرداً، أو مؤسسة خاصة أو عامة، مساهمة أو غير مساهمة، أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تصرف كوحدة واحدة، أو حكومات أو وكالات حكومية، أو مؤسسات لإدارة أموال الشركات، أو مؤسسات استثمار تنموي أو غيرها من المنظمات التي تجوز جزءاً ما من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر، وجزءاً بالذکر أن المجموعة المرتبطة، سواء كانت تتألف من أفراد أو شركات، تتمتع بنفوذ في مؤسسة الاستثمار المباشر يتناسب مع نسبة ملكيتها التي لا تقل عن 10%. ويعد هذا النفوذ في حكم نفوذ المستثمر المباشر الفرد الذي يتمتع بنفس نسبة الملكية.

### رأس مال الاستثمار المباشر:

تقسم عناصر معاملات رأس مال الاستثمار المباشر، بناء على اتجاه حركة رؤوس الأموال (استثمار مباشر في الخارج عن مستثمر مقيم في الاقتصاد المعد للبيان واستثمار مباشر في الاقتصاد المعد للبيان من مستثمر مقيم في الخارج)، وتتمثل المكونات الرئيسية لتدفقات الاستثمار المباشر في:

- رأس مال حقوق الملكية Equity Capital، ويشتمل على حصص الملكية في الفروع، وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة، وغير ذلك من المساهمات في رأس المال.
- العوائد المعاد استثمارها Reinvested Earnings، وتشتمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح، ونصيبه في عائدات الفروع

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993، على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، (ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح "المستثمر المباشر"، وإلى المؤسسة باصطلاح "مؤسسة الاستثمار المباشر")، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

### مؤسسات الاستثمار المباشر:

تعرف مؤسسة الاستثمار المباشر بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة المؤسسة المساهمة) أو ما يعادل ذلك (في حالة المؤسسة غير المساهمة)، وتشمل مؤسسات الاستثمار المباشر ثلاثة أنواع هي:

- المؤسسات التابعة أو المنتسبة، حيث يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية، ويحفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر.
  - المؤسسات الزميلة، حيث يملك المستثمر غير المقيم من 10% - 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار المباشر.
  - الفروع، وهي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم، وتأخذ الفروع أحد الأشكال التالية:
- 1 - فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي.
  - 2 - شركة غير مساهمة مملوكة بالشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب.
  - 3 - أراض أو مبان أو وحدات سكنية أو معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم.
  - 4 - معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد بخلاف اقتصاد إقامة المستثمر الأجنبي لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل (مثل السفن، الطائرات، ومعدات

ويتفق هذا التعريف مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والمفهوم الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وكذلك مفهوم صندوق النقد الدولي ضمن مسودة الطبعة السادسة لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات (الصادرة عن الصندوق في مارس 2007)، والتي من المقرر لها أن تحل محل الطبعة الخامسة من الدليل الصادر عام 1993، ومن ثم ستطبق مفاهيم ومنهجية الطبعة الجديدة على كافة دول العالم في المستقبل القريب.

وتشمل معاملات رأس مال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء أو إلغاء استثمارات، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استثمارات الاستثمارات أو إلى توسيع نطاقها أو تصفيتها، وعلى ذلك ففي حالة قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة، بشراء نسبة 10% أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها، فإن القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة، علاوة على أي رأس مال إضافي مستثمر، تسجل كاستثمار مباشر، وفي حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعية استثمارات الحافظة إلى وضعية الاستثمار المباشر (10% أو أكثر)، فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط، أما الحيازات السابقة فلا تسجل في ميزان المدفوعات (حيث سبق تسجيلها تحت بند استثمارات الحافظة خلال فترة تدفقها)، بل تنعكس في وضع الاستثمار الدولي باعتبارها عملية إعادة تصنيف من استثمارات حافظة إلى استثمار مباشر.

## 1 - النظام الدولي للإقرار عن المعاملات الدولية International Transactions Reporting System (ITRS)

يعتمد على إحصاءات الجهاز المصرفي في مختلف دول العالم حيث ترصد المصارف حركة حسابات المشاريع الأجنبية الجديدة وكذلك التحويلات المالية وغيرها من المعاملات. وميزة هذه الطريقة أنها ترصد التدفقات الفعلية للاستثمارات كما أنها مطبقة في العديد من الدول وخصوصاً الدول المتقدمة.

ويعيب هذه الطريقة أنها ترصد التدفقات الاستثمارية النقدية فقط. ولا تعكس التدفقات غير النقدية مثل: الأرباح المعاد استثمارها، معاملات الدين البيئية، حصة رأس المال العيني في صورة آلات ومعدات، ولذا تحتاج إلى مصادر بيانات تكميلية. ويصعب على موظفي الصرافة أو المصارف فهم هذه الطريقة وبالتالي استيفاء النموذج الإحصائي الخاص بتلك الطريقة. يفتقد غالباً إلى الدقة والتفاصيل اللازمة. ناهيك عن صعوبة رصد المعاملات بالعملية المحلية أو تلك التي تتم من خلال مصارف غير المقيمين.

## 2 - المسح الإحصائي الشامل أو بالعينة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر Enterprise Survey (ES)

وتتميز هذه الطريقة بأنها توفر بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنوعيتها الواردة والصادرة وعلى أساس التدفقات خلال الفترة والأرصدة في نهايتها وتدفقات وأرصدة كل مشروع قائم وكذلك الأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات الصلة، وتعتبر أفضل الطرق التي يتم من خلالها شرح مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات. إلا أنه يغلب عليها ارتفاع تكلفتها وخاصة للدول التي لم تعدت تطبيقها بالإضافة إلى صعوبة رصد معلومات شاملة ودقيقة في حالة إجراء المسح الإحصائي بالعينة.

## 3 - بيانات تأسيس المشاريع المرخص لها Information From Approvals

تعتمد على توفير المعلومات والبيانات من واقع إجراءات استخراج تراخيص تأسيس المشاريع الاستثمارية ومزاولة النشاط. إلا أنها أكثر الطرق عرضة للانتقاد، حيث توجد فروق كبيرة فيما بين توقيت إصدار الترخيص وتوقيت التدفق الفعلي للاستثمار، إضافة

من رأس مال مؤسسات الاستثمار المباشر سواء كانت مساهمات مالية أو عينية.

استثمارات في أدوات حقوق الملكية Equity Capital عن طريق الشراء من سوق المال لأسهم وسندات ملكية الشركات التي تطرح في البورصة ويشترط أن تكون النسبة 10% من حقوق الملكية فأكثر.

معاملات الدين بين الشركات الأم من ناحية والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى بما فيها إقراض أو اقتراض الأموال (سندات الدين وائتمان الموردين).

تدفقات ناجمة عن إعادة الاستثمار للأرباح والفوائد الناتجة عن أعمال مؤسسات الاستثمار المباشر والتي لم يتم توزيعها أو تحويلها للخارج وتقاس عائدات الاستثمار بناء على ما يتحقق عن التشغيل في الفترة الجارية أو ما يعرف بأداء التشغيل في الفترة الجارية.

تدفقات ناجمة عن استثمارات في شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمر الأجنبي.

تدفقات استثمارية تمثل تكلفة التنقيب عن أو استخراج الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز والمعادن.... الخ.

ورغم أن هذا المفهوم أو التعريف الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر يستخدم كأساس في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، وكذلك البيانات الواردة في التقارير الدولية أو الإقليمية. فإنه ليس بالضرورة أن يتطابق هذا التعريف مع البيانات الواردة من الدول حول العالم في تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنوياً عن الأونكتاد أو من الدول العربية في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الذي يصدر سنوياً عن المؤسسة، فما زال العديد من الدول يعتمد تعريف أخرى.

## الطرق المستخدمة لتجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر

تباين دول العالم وكذلك الأجهزة الإحصائية العربية من حيث منهجية إعداد البيان وطرق تجميع إحصاءاته حيث إن هناك 5 طرق رئيسية هي:

غير المحولة إليه. وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

- رؤوس الأموال المرتبطة بمختلف معاملات الدين فيما بين الشركات Intra-Company Loans، ويشمل هذا البند اقتراض أو إقراض الأموال. بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين، بين المستثمر المباشر من جهة، والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى. وتصنف القروض الممنوحة من المستثمر المباشر إلى مؤسسات الاستثمار المباشر، والعكس، ضمن هذا البند الفرعي.

## تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس صافي

- يعتبر الاستثمار المباشر في أغلب الأحيان أصلاً بالنسبة للاقتصاد المستثمر المباشر والتزاماً بالنسبة للاقتصاد الذي تعمل فيه مؤسسة الاستثمار المباشر. والواقع أن لكل من المستثمر والمؤسسة استحقاقات والتزامات تجاه الطرف الآخر. والأرجح أن يكون المستثمر المباشر هو الطرف الحائز لاستحقاقات أجنبية صافية على المؤسسة بينما تكون المؤسسة هي المتحمل للالتزامات الأجنبية صافية تجاه المستثمر. وعلى هذا الأساس الصافي، يتم تسجيل تدفقات الاستثمار المباشر خلال فترة زمنية عادة ما تكون عاما (التدفقات الدائنة أو الواردة مثل: شراء أدوات حقوق ملكية، مطروحا منها التدفقات المدينة مثل سحب المستثمر جزءاً من رأسماله الأصلي الذي سبق ضخه في فترات سابقة). وهو ما يفسر ظهور بيان تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى دولة ما سالبا خلال بعض السنوات، حيث تتجاوز التدفقات التي يعيدها المستثمر الأجنبي إلى دولة إقامته نظيرتها الواردة خلال تلك السنوات، وتطبق نفس المنهجية على بيانات الاستثمار المباشر في الخارج.

وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر التي يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات وفقاً للمعايير الدولية التي حددتها منهجية إعداد وجميع إحصاءات ميزان المدفوعات في الدليل الصادر عن صندوق النقد الدولي تتكون من البنود التالية:

- استثمارات رؤوس الأموال في شكل تدفقات للاستثمار المباشر في إقامة المصانع والمؤسسات والشركات ويشترط أن تكون نسبة التملك لا تقل عن 10%

بيانات الدول الشريكة للفترة (1980-1999) بالنسبة للتدفقات الصادرة.

وتعتمد **الإمارات العربية المتحدة** بيانات التدفقات الواردة والصادرة من واقع تقديرات ميزان المدفوعات الصادرة عن بنك الإمارات المركزي منذ عام 2003. يذكر أن هذه البيانات يتم إعدادها سنويا بناء على مسح إحصائية شاملة تتم بالتعاون فيما بين وزارة الاقتصاد والمركز الوطني للإحصاء. وقد غطى آخر هذه المسوح بيانات عام 2008. وقد تم الإعلان عن بدء مسح جديد في مارس 2010 ليعطي بيانات 2009. وقبل ذلك التاريخ، اعتمدت قاعدة بيانات الانكثاد بيانات منظمة التعاون والتنمية للفترة 1980-2002 بالنسبة للتدفقات الواردة، بينما اعتمدت بيانات الدول الشريكة للفترة 1980-2002 للتدفقات الصادرة.

وفي **الكويت**، تم إجراء أول مسح إحصائي في عام 2004 لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والآنكثاد. ومنذ عام 1980، يصدر بنك الكويت المركزي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى والصادرة من الاقتصاد الكويتي ضمن تقديرات ميزان المدفوعات باعتباره الجهة المسؤولة عن تجميع وإعداد ونشر إحصاءات ميزان المدفوعات.

وأجرت **سلطنة عمان** أول مسح اقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمرة الأولى في عام 2004 بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والآنكثاد، وذلك بالتعاون مع كل من وزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة التجارة والصناعة والبنك المركزي العماني. وكان آخر هذه المسوح الإحصائية الشاملة في 2008. علما بأن السلطات العمانية أعلنت عن بدء مسح إحصائي شامل في أبريل 2010 لرصد بيانات عام 2009. ومنذ عام 1990، يقوم البنك المركزي العماني، باعتباره الجهة المسؤولة عن تقديرات ميزان المدفوعات، بإصدار بيانات التدفقات الواردة، ومنذ عام 2002 يصدر بيانات التدفقات الصادرة. أما قبل تلك التواريخ، فقد اعتمدت قاعدة بيانات الانكثاد على تقديرات صندوق النقد الدولي للتدفقات الواردة للفترة (1989-1980)، وبيانات الدول الشريكة للتدفقات الصادرة للفترة (1980-2001).

أما في **قطر**، فوفقاً للبيانات التفسيرية الواردة ضمن قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكثاد)، وكذلك قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:

وفي **المغرب**، يتم الاعتماد على بيانات مكتب الصرف الأجنبي (الجهة المسؤولة عن تجميع إحصاءات ميزان المدفوعات في المغرب) للتدفقات الواردة والصادرة منذ عام 1990. بالإضافة إلى بيانات هيئة الإشراف على سوق المال فيما يتعلق بمبيعات ومشتريات الأجانب غير المقيمين للأوراق المالية المتداولة في البورصة المغربية وقبل ذلك للفترة (1989-1980) كان يتم اعتماد بيانات صندوق النقد الدولي بالنسبة للتدفقات الواردة، وبيانات الدول الشريكة للتدفقات الصادرة.

وفي **مصر**، يتم الاعتماد في بيانات الحركة على إحصاءات النقد الأجنبي في كل من حساب رأس المال وحساب التشغيل للذين يفتحهما المستثمر الأجنبي في أحد البنوك العاملة في مصر لأغراض تأسيس المشروع ثم مزاولة النشاط، مشتريات الأجانب للأراضي والمباني العقارية داخل مصر، ومشتريات الأجانب وغير المقيمين للأوراق المالية المتداولة في البورصة المصرية التي تعادل أو تزيد على نسبة 10% من رأس مال الشركة المصدرة لهذه الأوراق المالية، مع ملاحظة أنه يتم إضافة بيانات قطاع النفط في إحصاءات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، ابتداءً من الربع الثالث من عام 2004.

أما في **تونس**، فيتعم الاعتماد على النظام الدولي للإقرار عن المعاملات الدولية (ITRS) بالإضافة إلى البيانات المقدمة من الدوائر الحكومية، على أن تتم مقارنة البيانات المتوافرة من المصدرين لأغراض تدقيق البيانات وتجنب الازدواجية والتكرار.

وأجرت **السعودية** أول مسح إحصائي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عام 2004، بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والآنكثاد، كان آخرها مسح يناير 2010، والذي ظهرت بياناته ضمن التقرير السنوي لمنح الاستثمار في الدول العربية 2009 والذي يصدر سنويا عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. وتصدر الهيئة العامة للاستثمار السعودية (ساجيا) بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة منذ عام 1990. ولكن قبل ذلك التاريخ اعتمدت قاعدة بيانات الانكثاد على تقديرات صندوق النقد الدولي للفترة (1980-1989) بالنسبة للتدفقات الواردة، بينما اعتمدت

إلى أن إصدار الترخيص لا يعني تنفيذ المشروع على أرض الواقع فيما يتم العدول عن تنفيذه، كما أن البيانات التي تتوافر من هذه الطريقة تكون محدودة للغاية لأغراض إعداد ميزان المدفوعات. ناهيك عن صعوبة رصد البيانات المتعلقة بدخل الاستثمار أو حركة رأس المال سواء ما يتم تحويله إلى الخارج أو المعاد استثماره. بالإضافة إلى عدم توافر البيانات المتعلقة بالقروض البنينة فيما بين الشركة الأم وفروعها أو شركاتها التابعة. علاوة على عدم توافر أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر مقومة بالقيمة السوقية، ومن جهة أخرى، تقتصر عملية إصدار التراخيص على مشاريع من قطاعات اقتصادية محددة أو لمشاريع ذات تكلفة استثمارية تتجاوز حداً معيناً وبالتالي تتسم بعدم الشمولية، كما أنها لا ترصد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج.

#### 4 - بيانات الدول الشريكة في الاستثمار:

من خلال الاعتماد على بيانات الدول الأخرى ذات العلاقة أو المصدرة لرأس المال إلى الدولة موضع البحث ومن مزاياها أنها فعالة في رصد التدفقات لعدد من الدول التي تفتقد لإحصاءات الاستثمار أو دقتها وكذلك تكون أكثر واقعية في رصد التدفقات الفعلية ومهمة في إجراءات التدقيق على البيانات.

أما عيوبها فيتمثل أهمها في: احتمالات عدم شموليتها ولاسيما إذا كانت التدفقات بين دول ضعيفة في نظمها الإحصائية.

#### 5 - مصادر أخرى:

مثل المطبوعات والمنشورات والتصريحات الرسمية للمسؤولين والمستثمرين والدراسات والتقارير المعتمدة على مصادر حية للبيانات والمستقاة من الواقع ومن مزاياها أنها المصدر شبه الوحيد في الدول ذات النظم الإحصائية الضعيفة ومن عيوبها عدم الشمولية والمبالغة أحيانا.

#### طرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

بالنسبة للدول العربية هناك تباين واضح في منهجية وطرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك شمولية ودورية البيانات وتوقيت جاهزيتها للنشر والإفصاح عنها، وفيما يلي نحاول استعراض طرق تجميع البيانات في معظم الدول العربية، وذلك من خلال المعلومات المتوافرة من المصادر الدولية وعلى رأسها: صندوق النقد الدولي ومؤتمر

تم الاعتماد، وفقا لقاعدة بيانات الانكثاد، على بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للسنوات 1980 - 1987، 1989 - 1990، والبنك الدولي لعام 1998.

وفي **العراق**، تم استقواء بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من تقديرات ميزان المدفوعات الصادرة عن البنك المركزي العراقي للفترة 2004-2005، ويتم في الوقت الحالي اعتماد تقديرات صندوق النقد الدولي منذ عام 2006، وقبل ذلك التاريخ، كان يتم الاعتماد على منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للسنوات (1980 - 2003)، وذلك وفقا لقاعدة بيانات الانكثاد.

وتعتمد **موريتانيا** بيانات البنك المركزي الموريتاني بالنسبة للتدفقات الواردة منذ عام 1992، ولكن قبل ذلك التاريخ، كانت تعتمد على بيانات صندوق النقد الدولي وذلك للفترة (1980 - 1991)، أما بالنسبة للتدفقات الصادرة، فيتم الاعتماد على بيانات الدول الشركاء منذ عام 1992 إضافة لصندوق النقد الدولي للفترة (1980 - 1988)، وذلك وفقا لقاعدة بيانات الانكثاد وتقرير الاستثمار العالمي.

وبالنسبة **للصومال**، يعتمد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكثاد) في إعداد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الصومال على بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للسنوات 1980 / 1981، 1986 - 1992، 1998 - 2004، وصندوق النقد الدولي للسنوات 1982 - 1985، والبنك الدولي للفترة 1993 - 1997، ثم على تقديرات للفترة 2005 - 2007.

ويلاحظ من استعراض جدول طرق جميع وإعداد إحصاءات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الآتي:

- أن 4 دول عربية ضمن دول مجلس التعاون الخليجي فقط تقوم بإعداد مسح إحصائي شامل لبيانات الاستثمار الأجنبي الواردة (السعودية، الإمارات، البحرين، سلطنة عمان)، إلا أنها لا تنفذه على أساس سنوي منتظم باستثناء المملكة العربية السعودية.
- أن 7 دول عربية فقط تقوم بإعداد ونشر تلك البيانات على أساس ربع سنوي (الأردن، تونس، الجزائر، مصر، المغرب، لبنان والسودان)، بينما تظل باقي الدول العربية تنشر هذه البيانات على أساس سنوي.

تقديرات صندوق النقد الدولي للفترة (1980 - 1996)، أما بيانات الاستثمارات الصادرة، فيصدرها بشكل منتظم منذ عام 1999، البنك المركزي الأردني، اعتمادا على بيانات مستقواء من الجهاز المصرفي الأردني، وبعض الدوائر الحكومية بالإضافة إلى مسوح الشركات العاملة داخل الاقتصاد.

ويعتمد **لبنان** النظام الدولي للإقرار عن المعاملات الدولية بجانب بعض المصادر الحكومية الإدارية، ويعتبر مصرف لبنان المركزي الجهة المسؤولة عن تجميع وإعداد ونشر تقديرات ميزان المدفوعات ومن ثم بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى والصادرة من لبنان منذ عام 1996، إلا أنه قبل هذا التاريخ، اعتمد الانكثاد ضمن قاعدة بياناته على بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة (1980-1994)، والبنك الدولي للفترة (1995 - 1996) وذلك للتدفقات الواردة، أما التدفقات الصادرة، فقد تم اعتماد بيانات الدول الشريكة للفترة (1980 - 1996).

وفي **اليمن**، يصدر بنك اليمن المركزي بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة منذ عام 1995، وقبل ذلك التاريخ، اعتمدت قاعدة بيانات الانكثاد على تقديرات صندوق النقد الدولي للفترة 1980 - 1987، وبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 1989 - 1998، وبيانات الدول الشريكة بالنسبة للتدفقات الصادرة.

ويستخدم **السودان** نظام التقييم بالأسعار الحالية وبعض المصادر الحكومية الإدارية، ويصدر بنك السودان المركزي بياناته للتدفقات الواردة والصادرة منذ عام 1996، وقبل ذلك التاريخ، اعتمدت قاعدة بيانات الانكثاد بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالنسبة للتدفقات الواردة للفترة 1980 - 1983، 1986 - 1988، 1990 - 1995، وصندوق النقد الدولي للفترة 1984 / 1985، 1989.

وفي **ليبيا**، يتم استخدام نظام التقييم بالأسعار الحالية، ويقوم بنك ليبيا المركزي بإصدار بيانات التدفقات الواردة ضمن تقديرات ميزان المدفوعات باعتباره الجهة المسؤولة عن إعداد إحصاءاته.

أما **جيبوتي**، فيقوم بنك جيبوتي المركزي منذ عام 1999 بإعداد بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى جيبوتي باعتباره الجهة المسؤولة عن إعداد ونشر تقديرات ميزان المدفوعات، ولكن قبل هذا التاريخ،

لنهجية إعداد ميزان المدفوعات، فلا تتوافر بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك اعتمدت قاعدة بيانات الانكثاد على بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للعام 1980، وللفترة 1983-2004، فضلا عن بيانات الدول الشريكة للفترة (2005-2006)، وكذلك بالنسبة للتدفقات الصادرة يتم اعتماد بيانات الدول الشريكة للفترة 1981/1982 وللعام 2007، ومن الجدير بالذكر، أن السلطات القطرية أعلنت مؤخرا عن بدء إجراء مسح إحصائي شامل في مارس 2010، بغرض رصد بيانات تلك التدفقات وسيتم إعلان نتائج هذا المسح الإحصائي في أواخر عام 2010.

وفي **البحرين**، قامت مؤسسة نقد البحرين باستخدام أسلوب المسح الإحصائي للاستثمار الأجنبي المباشر للمرة الأولى في عام 2004، بالتعاون من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والانكثاد، كان آخرها المسح الذي تم إجراؤه في عام 2009، ويقوم مصرف البحرين المركزي بتابعة بيانات التدفقات الصادرة والواردة منذ عام 1990، وقبل هذا التاريخ، اعتمدت قاعدة بيانات الانكثاد على تقديرات كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالنسبة للتدفقات الواردة منذ عام 1980 - 1989، فيما كان يتم رصد التدفقات الصادرة من بيانات الدول الشريكة.

وأجرت **سورية** أول مسح إحصائي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عام 2004 بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والانكثاد، ويصدر بنك سورية المركزي بيانات التدفقات الواردة منذ عام 1994، وقبل ذلك التاريخ، اعتمدت قاعدة بيانات الانكثاد على بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للسنوات 1980 / 1981، 1982 - 1993 بالنسبة للتدفقات الواردة، بينما اعتمدت بيانات الدول الشريكة فيما يتعلق ببيانات التدفقات الصادرة للفترة 1984 - 2005، وقد أعلنت السلطات السورية مؤخرا عن أنها بصدد بدء مسح جديد في يونيو 2010 لرصد بيانات عام 2009.

أما **الأردن**، فقد تم إجراء أول مسح إحصائي في عام 2004 لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والانكثاد، ويصدر البنك المركزي الأردني بياناته منذ عام 1980 إضافة إلى

التي تعكس بيانات مغايرة للواقع الفعلي. وفي ظل التقدم المذهل على الصعيد التقني وكذلك تحسن معظم الدول العربية في مؤشرات الخدمات الإلكترونية الحكومية، فإن تنفيذ طريقة المسح الإحصائي الشامل أو بالعينة لم يعد مرتفع التكلفة، كما في السابق، ويمكن تنفيذه في وقت قياسي شريطة استجابة الشركات الاستثمارية المستهدفة لأغراض إعداد بند الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن إحصاءات موازين المدفوعات القومية.

• ضرورة نشر بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة موزعة قطاعياً حسب القطاع الاقتصادي الرئيسي والفرعي، وجغرافياً حسب دولة إقامة المستثمر الأجنبي وكذلك أرصدها ضمن نشرات ومطبوعات والمواقع الشبكية الإلكترونية للجهة المعنية بإعداد ونشر تقديرات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في الدول العربية، على أن يتم تنقيح البيانات المبدئية بشكل دوري ومنتظم وصولاً لمرحلة البيانات النهائية.

• ضرورة إجراء استبيان بغرض تقييم جودة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مستخدميها مع التنويه مسبقاً عن أية تغييرات ذات أهمية كبيرة في المنهجية المتبعة لإعداد البيانات أو مصادر تلك البيانات أو الأساليب الإحصائية المستخدمة، فضلاً عن إعداد ونشر ورقة توضح المفاهيم ومصادر البيانات والأساليب المستخدمة لتجميع هذا النوع من البيانات.

نشر جدول زمني على الموقع الشبكي للجهة المعنية بإعداد ونشر بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر يحدد مسبقاً تواريخ نشر هذه البيانات في المستقبل، تسهيلاً على مستخدميها علماً بأن جدول طرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر المعروض لاحقاً، تم تجميع معلوماته وخاصة فيما يتعلق بدورية وجاهزية البيانات من الموقع الشبكي لصندوق النقد الدولي، البيانات الوصفية من اللوحة الموحدة لمعايير الإفصاح الدولية ضمن قاعدة بيانات المعيار العام والمعايير الخاص لنشر البيانات، حيث أنها غير منشورة على العديد من المواقع الشبكية للجهات الرسمية المعنية في الدول العربية.

البيانات لا يتم توزيعها قطاعياً، مما يؤدي إلى ضياع فرص إعداد البحوث والدراسات على المستوى القطاعي إقليمياً.

## التوصيات:

### • كافة أجهزة الإحصاء العربية

• بما في ذلك الدول العربية المنضمة لقاعدة بيانات المعيار الخاص لنشر البيانات مدعوة لتحسين قواعد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بحيث تتماشى والمعايير الدولية ومنهجية إعداد البيان وفقاً للطبعة الخامسة لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993، وذلك من خلال إجراء مسح إحصائي لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بغرض تجميع التدفقات السنوية والأرصدة التراكمية للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك دخل الاستثمار المصاحب لهذه النوع من الاستثمارات (أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر سواء المحولة للخارج أو تلك التي يعاد استثمارها). وهو ما يدفعنا إلى اقتراح توحيد منهجيات إعداد وتطوير أساليب تجميع البيانات بحيث يمكن اعتمادها في عقد المقارنات الدولية، ذلك لأن معظم نظم الإحصاء العربية لا ترصد العوائد المعاد استثمارها والقروض المتبادلة بين الشركة الأم في دولة المقر والشركات التابعة لها أو فروعها في الدول المتلقية للاستثمار، رغم أن كليهما تدخل ضمن مكونات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، وتأكيداً لمدي أهمية هذه البيانات، أشار تقرير الاستثمار العالمي 2007 و2008 إلى أن عوائد الاستثمار المعاد استثمارها مثلت نحو 50% من تدفقات الاستثمارات المتجهة إلى الدول النامية، ونحو 30% من الإجمالي العالمي.

كما أن دليل إعداد ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي يوصي بتطبيق طريقة المسح الإحصائي لأغراض تجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعد أفضل الطرق من الناحية العلمية لما تتميز به من شمولية وقلة عيوبها الفنية، يليها طريقة النظام الدولي للإقرار عن المعاملات الدولية، وتأتي في الأخير، طريقة استصدار التراخيص التي تنطوي على الكثير من العيوب الفنية

• أن 4 دول عربية فقط انضمت للمعيار الخاص لنشر البيانات شملت: تونس ومصر والمغرب والأردن، وذلك ضمن قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، وجدير بالذكر، أن المعيار الخاص لنشر البيانات أسسه صندوق النقد الدولي للدول أعضائه التي لها تعاملات في أسواق المال العالمية أو تلك التي تتطلع للنفذ لتلك الأسواق، وذلك بغرض إرشاد تلك الدول إلى منهجية إتاحة البيانات المالية والاقتصادية لجمهور المتعاملين والمستثمرين حول العالم، وعلى الرغم من أن الاشتراك في هذا المعيار طوعي وليس إلزامياً فإن الدول المشتركة فيه يتم مراقبة مدى التزامها بالنشر والإفصاح عن بياناتها وفقاً لمتطلبات هذا المعيار وتزويد الصندوق بهذه البيانات على أساس دوري منتظم مصحوب بالمعلومات الوصفية لمنهجيات إعدادها ودوريتها وتوقيت الإفصاح عنها... الخ، علماً بأنه يتم نشرها على الموقع الشبكي لصندوق النقد الدولي.

• تتباين الدول العربية في توقيت جاهزية البيانات للنشر، وتأتي الدول العربية المنضمة للمعيار الخاص لنشر البيانات بالإضافة إلى الجزائر ولبنان والسودان التي تعد البيانات على أساس ربع سنوي ضمن أفضل الدول من حيث جاهزية البيانات، حيث تستغرق فترة زمنية لا تزيد على ثلاثة أشهر بعد انقضاء الفترة المرجعية التي يغطيها البيان.

• إن معظم الأجهزة الإحصائية في الدول العربية، حتى تلك المنضمة للمعيار الخاص لنشر البيانات، لا ترصد معاملات الدين المتبادلة بين الشركة الأم وفروعها (الإقراض والاقتراض البيئي)، الأرباح المعاد استثمارها والتي تمثل حصة معتبرة تصل إلى 30% من الإجمالي العالمي السنوي لتلك التدفقات.

• إن معظم الأجهزة الإحصائية في الدول العربية لا تنشر بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة موزعة جغرافياً حسب دولة إقامة المستثمر الأجنبي، ومن ثم فمن الصعوبة بمكان التوصل إلى صورة شاملة توضح التدفقات العربية البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن معظم هذه

هذه البيانات بعدة لغات منها: العربية والإنجليزية والفرنسية، يستخدم مفاهيم موحدة ويضمن تطبيق أفضل الممارسات الإحصائية ويمكن تحميله من الموقع الشبكي للصندوق.

واعتباراً من أكتوبر 2009، أبدت 132 دولة عضو رغبتها للمشاركة في هذا المسح الإحصائي بغرض تحسين بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، من المرجح أن تشمل من مجموعة الدول العربية؛ كل من السعودية، قطر، الإمارات، سلطنة عمان، البحرين، الكويت، مصر، الأردن، تونس، فلسطين، وسورية. ومن ثم أعلنت مؤخراً العديد من هذه الدول عن انتهاءها من تصميم استمارات الاستبيان في إطار إجراء مسح إحصائي شامل لرصد وحصر تلك البيانات ضمن مراحل تنفيذ المشاركة في هذا المسح المجمع.

حسب دولة إقامة المستثمر الأجنبي، ومقسمة حسب الأداة المالية (حقوق ملكية أو سندات دين)، فضلاً عن رصد التدفقات الواردة والصادرة.

وقد وافقت لجنة إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات بالصندوق على إعداد بيانات المسح على أساس سنوي. وقد تم تحديد العام 2009 بمثابة الفترة التي يغطيها بيانات المسح الأول التي من المقرر إرسال نتائجها الأولى إلى الصندوق في نهاية سبتمبر 2010 على أن يتم نشرها بصورة شاملة أوائل عام 2011. وفي سبيل تنفيذ هذا المسح، نظم الصندوق 14 ندوة إقليمية خلال العامين 2008، 2009، منها: ندوة في تونس للدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية، وأخرى في الإمارات لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أصدر الصندوق مرشد لتجميع

وجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي بدأ منذ العام 2008 بتوجيه دعوة للدول الأعضاء للمشاركة في إعداد المسح المنسق لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر CDIS، وذلك بالتعاون مع كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمكتب الإحصائي الأوروبي، والبنك المركزي الأوروبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).

ويتمثل الغرض الأساسي من وراء إعداد هذا المسح الإحصائي المجمع في تحسين نوعية إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة أو الدول الشريكة، وسواء في صورة تدفقات ضمن إحصاءات ميزان المدفوعات أو في شكل أرصدة ضمن بيانات وضع الاستثمار الدولي، وذلك من خلال تجميع بيانات شاملة ومنسقة لبيانات الاستثمار المباشر موزعة جغرافياً

### طرق تجميع بيان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية

م	الدولة	الجهة المصدرة للبيانات	دورية البيان	الفترة الزمنية التي يستغرقها صدور البيان	النظام المستخدم حالياً في إعداد بيانات التدفقات الواردة (تاريخ آخر مسح إحصائي)	مشاركة الدولة في معياري نشر البيانات وفقاً لقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي		المسوح الإحصائية المعلنة مؤخراً ضمن برنامج الصندوق لتنفيذ المسح المنسق لبيانات الاستثمار المباشر
						المعيار الخاص	المعيار العام	
1	الأردن	البنك المركزي الأردني	ربع سنوي	ثلاثة أشهر	بيانات الجهاز المصرفي وبعض الدوائر الحكومية ومسوح الشركات	نعم	-	بدأت مسح في 2010 عن بيانات 2009
2	الإمارات	مصرف الإمارات المركزي	سنوي	من 3 إلى 4 شهور	مسح إحصائي عام 2007 عن بيانات عام 2006 بالتعاون مع الإسكوا	-	نعم	بدأت مسح في 2010 عن بيانات 2009
3	البحرين	مصرف البحرين المركزي	سنوي	ثلاثة أشهر	مسح إحصائي (2009)	-	نعم	بدأت مسح في 2010 عن بيانات 2009
4	تونس	البنك المركزي التونسي	ربع سنوي	شهرين	ITRS وبعض بيانات الدوائر الحكومية المكتملة	نعم	-	بدأت مسح في 2010 عن بيانات 2009
5	الجزائر	بنك الجزائر المركزي	ربع سنوي	40 يوم بعد انتهاء الربع	-	-	نعم	-
6	جيبوتي	بنك جيبوتي المركزي	سنوي	أربعة أشهر	-	-	-	-
7	السعودية	الهيئة العامة للاستثمار	سنوي	من 3 إلى 4 شهور	مسح إحصائي شامل يناير 2010 عن بيانات عام 2009	-	نعم	-
8	السودان	بنك السودان المركزي	ربع سنوي	ثلاثة أشهر	-	-	نعم	-
9	سورية	بنك سورية المركزي	سنوي	من 8 إلى 9 شهور	بيانات بعض الدوائر الحكومية	-	نعم	بدأت مسح في يونيو 2010 عن بيانات عام 2009
10	الصومال	-	-	-	البيان غير متوفر حالياً	-	-	-
11	العراق	البنك المركزي العراقي	سنوي	من 9 إلى 15 شهر	بيانات الجهاز المصرفي	-	نعم	-
12	سلطنة عمان	البنك المركزي العماني	سنوي	سنة أشهر	مسح إحصائي شامل (2008)	-	نعم	بدأت مسح في إبريل 2010 عن بيانات عام 2009
13	فلسطين	دائرة الإحصاءات المركزية	سنوي	من 1-2 عام	بيانات الجهاز المصرفي وبعض الدوائر الحكومية المكتملة	-	نعم	بدأت مسح في مايو 2010 عن بيانات عام 2009
14	قطر	بنك قطر المركزي	-	-	البيان غير متوفر حالياً	-	نعم	بدأت مسح في 2010 عن بيانات 2009
15	الكويت	بنك الكويت المركزي	سنوي	أربعة أشهر	بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر	-	نعم	بدأت مسح في 2010 عن بيانات 2009
16	لبنان	مصرف لبنان المركزي	ربع سنوي	ثلاثة أشهر	ITRS وبعض بيانات الدوائر الحكومية المكتملة	-	نعم	-
17	ليبيا	بنك ليبيا المركزي	سنوي	سنة أشهر	-	-	نعم	-
18	مصر	البنك المركزي المصري	ربع سنوي	ثلاثة أشهر	بيانات الجهاز المصرفي وبعض الدوائر الحكومية المكتملة	نعم	-	بدأت مسح في 2010 عن بيانات 2009
19	المغرب	مكتب إحصاءات الصرف الأجنبي	ربع سنوي	ثلاثة أشهر	ITRS وبعض بيانات الدوائر الحكومية المكتملة	نعم	-	-
20	موريتانيا	البنك المركزي الموريتاني	سنوي	من 10 إلى 11 شهور	بيانات الجهاز المصرفي وبعض الدوائر الحكومية ومسوح الشركات	-	نعم	-
21	اليمن	البنك المركزي اليمني	سنوي	من 4 - 6 شهور	بيانات الجهاز المصرفي وبعض الدوائر الحكومية ومسوح الشركات	-	نعم	-

المصدر: الموقع الشبكي لصندوق النقد الدولي، اللوحة الوصفية ضمن قاعدة بيانات المعيار العام والمعيار الخاص لنشر البيانات وكذلك المسح المنسق للاستثمار الأجنبي المباشر، يوليو 2010.

## أركان جودة الإحصاءات ومؤشر القدرة الإحصائية في الدول العربية

وفي هذا الصدد، رصدت نشرة "ضمان الاستثمار" مؤشراً لقياس وتقييم القدرة الإحصائية للدول النامية حول العالم صادراً عن مجموعة البنك الدولي Statistical Capacity Index يتضمن 12 دولة عربية ليس من بينها دول مجلس التعاون الخليجي.

ويركز المؤشر على تقييم قدرات الأنظمة الإحصائية الوطنية لكل دولة يشملها المؤشر بشأن توفير إحصاءات اقتصادية واجتماعية يمكن الاعتماد عليها والثوق بها من حيث مدى اتباع المنهجيات والمعايير الدولية المتفق عليها في إعدادها وشموليتها ودوريتها وانتظام الإفصاح عنها لمستخدميها وذلك باستخدام المعلومات الوصفية المتوافرة لمعظم الدول والمتاحة ضمن قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء المشاركة في معياري نشر البيانات الخاص والعام (اللوحة الوصفية لمعلومات نشر البيانات والإفصاح عنها). وكذلك البنك الدولي، الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية. ومن ثم يتابع المؤشر ويراقب مدى التقدم في بناء الطاقات والقدرات الإحصائية في تلك الدول عبر الزمن.

ويتكون المؤشر، وفقاً لخبراء صندوق النقد والبنك الدوليين في إطار تقرير جودة البيانات، من ثلاثة مؤشرات فرعية، شملت:

**1 - سلامة المنهجية المتبعة لتجميع وإعداد ونشر الإحصاءات:** ويقاس هذا المؤشر الفرعي مدى قدرة الدولة على اتباع وتطبيق منهجيات الأدلة الإحصائية الصادرة عن المؤسسات الدولية، والمعايير الإحصائية المتفق عليها دولياً، ويقيم مجموعة الإجراءات والأدلة المطبقة من قبل كل دولة لتجميع وإعداد إحصاءات متغيرات الاقتصاد الكلي (التجميعي) والمتغيرات الاجتماعية وأساليب إعداد تقديرات لهذه المتغيرات. وتشمل: سنة الأساس لإحصاءات الحسابات القومية والرقم القياسي لأسعار المستهلك، مدى تطبيق توصيات الطبعة الخامسة من دليل إعداد تقديرات ميزان المدفوعات من عدمه، حالة الإقرار عن بيانات الدين الخارجي (بيانات مبدئية أم فعلية)، الرقم القياسي للإنتاج الصناعي، أسعار الواردات والصادرات، حسابات

تسعى المؤسسات الدولية بقيادة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين إلى ضرورة التأكيد على اتباع الدول النامية حول العالم المعايير الدولية المتفق عليها والواردة تفصيلاً بأدلة إعداد الإحصاءات الاقتصادية الدولية بما يؤدي بالنهاية إلى الارتفاع بجودة تلك الإحصاءات والقدرة على مقارنة إحصاءات هذه الدول بنظيرتها سواء من دول العالم المتقدم أو النامي. وفي سبيل تحقيق هذا الغرض أصدر صندوق النقد والبنك الدوليان تقرير مدى الالتزام بالمعايير والمواثيق الدولية ROSC للحكم على مدى التزام الدول النامية بتلك المعايير. أعقباه بتكوين إطار عام لتقييم جودة البيانات Data Quality Assessment Framework الذي تم دمجها في تقرير مدى الالتزام بالمعايير والمواثيق الدولية كأحد مكوناته. ويتكون إطار تقييم جودة البيانات من خمسة أبعاد للحكم على جودة الإحصاءات فضلاً عن الشروط اللازم توافرها مسبقاً لجودة الإحصاءات كما يلي:

- 1 - **الشروط اللازم توافرها مسبقاً لجودة البيانات وتنقسم إلى:**
  - **البيئة القانونية والمؤسسية** وتهتم بالتأكيد على الآتي:
    - i. تحديد واضح لدور الجهة الإحصائية المثلثة للدولة في تجميع وإعداد ونشر البيانات.
    - ii. كفاية إجراءات العمل والتعاون فيما بين هذه الجهة الإحصائية والجهات الأخرى التي تمثل مصادر البيانات للدولة ككل.
    - iii. التأكيد على أن جميع البيانات يتم فقط للأغراض الإحصائية بما يكفل الحفاظ على سرية البيانات الشخصية.
    - iv. وجود تشريعات وقوانين ملزمة تحكم تنفيذ كل النقاط السابق ذكرها.
  - **مدى كفاية الموارد المالية والبشرية والتقنية المعلوماتية والاستخدام الفعال والأمثل لتلك الموارد.**
  - **مستوى الوعي بجودة البيانات كأساس للعمل الإحصائي** من خلال التركيز على مراقبة جودة البيانات في مراحل التجميع والإعداد والنشر والخطط الموضوعية للاحتياجات الحالية والمتوقعة للتأكيد على جودة البيانات.
- 2 - **تكامل الإحصاءات من حيث الآتي:**
  - الاحتراف المهني في اختيار مصادر البيانات والأساليب الإحصائية المتبعة وتحويل الجهة الإحصائية المثلثة للدولة الحق في التعليق على التفسير الخاطئ وإساءة استخدام الإحصاءات المنشورة وتصحيح ذلك.
- 3 - **سلامة المنهجية المتبعة لتجميع وإعداد ونشر الإحصاءات** في ضوء أطر المنهجيات المتفق عليها دولياً من حيث: التعريف والمفاهيم، نطاق البيانات، والتبويب والتصنيف وفقاً للقطاعات المؤسسية، وأسس التسجيل.
- 4 - **دقة البيانات ودرجة الوثوق بها أو الاعتماد عليها** من حيث: مصادر البيانات، وتقييمها، والأساليب الإحصائية المستخدمة، والدراسات التي تتم بشكل روتيني بشأن تنقيح البيانات المبدئية ومقارنتها بالبيانات النهائية.
- 5 - **النفع المحقق من الإحصاءات** من حيث: درجة تغطية الإحصاءات للمعلومات ذات الصلة، حداثة ودورية الإحصاءات، تناسق الإحصاءات، والسياسة المطبقة لتنقيح البيانات المبدئية وإتاحتها للجمهور.
- 6 - **إتاحة الإحصاءات والمنهجيات المتبعة لتجميع وإعداد ونشر الإحصاءات للجمهور** بما في ذلك التعاريف والمفاهيم والتبويب ومصادر البيانات، ومدى كفاية المساعدات المقدمة لمستخدمي هذه المعلومات.

يتم بعد مرور 3 شهور من تاريخ انتهاء فترة الربع المرجعية التي تغطيها البيانات وذلك وفق متطلبات المعيار الخاص لنشر البيانات ضمن تقديرات ميزان المدفوعات (فترة يناير/مارس يتم نشرها أول يوليو أي بعد مرور 3 شهور هي ابريل ومايو ويونيو). ومن ثم فإن هذا المؤشر الفرعي يقيس درجة إتاحة البيانات لمستخدميها من خلال تحويل البيانات الخام الواردة من مصادرها إلى إحصاءات تتماشى والمعايير الدولية لمنهجية إعدادها. ويشمل هذا المؤشر الفرعي دورية وتوقيت الإفصاح عن 10 مؤشرات فرعية أخرى شملت: مؤشرات عن الصحة العامة والتعليم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وبناءً على ذلك، فإن أي اختلال في أضلاع مثلث جودة البيانات والقدرة الإحصائية سالف الإشارة إليها، من شأنه أن تسليط الضوء على نقاط الضعف التي تحتاج إلى إصلاحات أو تلك التي تحتاج إلى تحسين أو تقوية إحصائية. ومن ثم فإن المؤشر يقدم أداة عملية وسريعة لحكومات الدول التي يشملها تسليط الضوء على نقاط الضعف والقوة لأنظمتها وقدرتها الإحصائية.

العربية المشتركة في هذا المعيار.

## 2 - مصادر البيانات ودقتها ودرجة الوثوق بها أو الاعتماد عليها؛

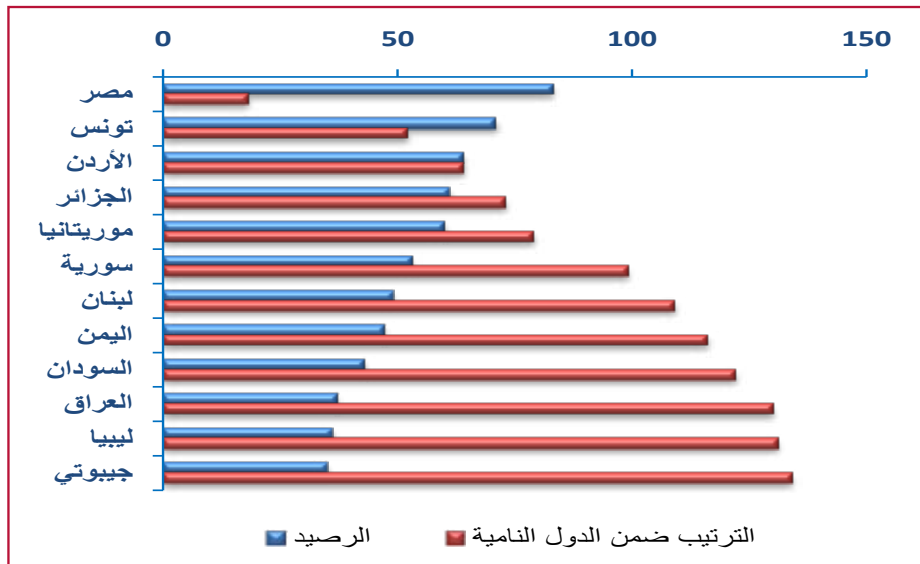
ويقصد بها مدى جودة الأنظمة الإدارية الإحصائية التي تحكم دورة جميع البيانات من مصادرها المعتمدة داخل الدولة وكذلك دورية جمعها ومدى الوثوق بها لأغراض إعداد الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية. وتشمل: دورية إحصاء التعداد السكاني وبيانات القطاع الزراعي والمسوح الإحصائية المرتبطة بمستويات ومعدلات الفقر وبيانات الصحة العامة، فضلاً عن مدى اكتمال أنظمة التسجيل الإحصائي.

## 3 - دورية البيانات وتوقيت إصدارها؛

ويقصد بدورية البيانات: الفترات الزمنية التي تغطيها البيانات، فقد تكون بيانات يومية (مثل سعر الصرف)، أسبوعية، شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية أو سنوية. أما توقيت إصدارها، فيعني الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية جمع وإعداد البيانات ونشرها للجماهون. فعلى سبيل المثال، فإن توقيت نشر بيانات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

الحكومة المركزية المجمعة، معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، مدى موافاة منظمة الصحة العالمية بمؤشرات الصحة العامة ومنها معدلات التطعيم باستخدام الأمصال، فضلاً عن كون الدولة مشاركة في قاعدة بيانات المعيار الخاص لنشر البيانات من عدمه.

والجدير بالذكر، أن المعيار الخاص لنشر البيانات أسسه صندوق النقد الدولي للردول أعضاء التي لها تعاملات في أسواق المال العالمية أو تلك التي تتطلع للنفاد لتلك الأسواق. وذلك بغرض إرشاد تلك الدول إلى منهجية إتاحة البيانات المالية والاقتصادية للجماهون. وعلى الرغم من أن الاشتراك في هذا المعيار طوعي وليس إلزامياً فإن الدول المشتركة فيه يتم مراقبة مدى التزامها بالنشر والإفصاح عن بياناتها وفقاً لمتطلبات هذا المعيار وتزويد الصندوق بهذه البيانات على أساس دوري منتظم مصحوب بالمعلومات الوصفية لمنهجيات إعدادها ودوريتها وتوقيت الإفصاح عنها ... الخ، علماً بأنه يتم نشرها على الموقع الشبكي لصندوق النقد الدولي. ويذكر أن تونس ومصر والمغرب والأردن هي الدول



## ترتيب الدول العربية في المؤشر:

يضم المؤشر لهذا العام 145 دولة نامية حول العالم، منها 12 دولة عربية. وقد تصدرت مصر الترتيب عربياً برصيد إجمالي بلغ 83 في الترتيب الثامن عشر عالمياً، تليها تونس برصيد 71 والترتيب (52) عالمياً. ثم الأردن برصيد 64 والترتيب (64)، فالجزائر برصيد 61 والترتيب (73)، ثم موريتانيا برصيد 60 والترتيب (79)، وسورية برصيد 53 والترتيب (99)، لبنان برصيد 49 والترتيب (109)، اليمن برصيد 47 والترتيب (116)، السودان برصيد 43 والترتيب (122)، العراق برصيد 37 والترتيب (130)، ليبيا برصيد 36 والترتيب (131)، وأخيراً جيبوتي برصيد 35 وترتيب (134) ضمن 145 دولة شملها المؤشر لهذا العام.

مؤشر القدرة الإحصائية			
2009			
الترتيب عربي	الدولة	النقاط	الترتيب ضمن الدول النامية
1	مصر	83	18
2	تونس	71	52
3	الأردن	64	64
4	الجزائر	61	73
5	موريتانيا	60	79
6	سورية	53	99
7	لبنان	49	109
8	اليمن	47	116
9	السودان	43	122
10	العراق	37	130
11	ليبيا	36	131
12	جيبوتي	35	134



## تطورات الاتفاقيات الثنائية الدولية للاستثمار ومنع الازدواج الضريبي في الدول العربية

لا شك في أن معظم العلاقات القانونية بين الدولة المضيفة للاستثمار والمستثمرين الدوليين تم تنظيمها من خلال إبرام الاتفاقيات الثنائية، ساعد على ذلك غياب اتفاقية عالمية موحدة للاستثمار الدولي. وتعتبر تلك الاتفاقيات أحد أهم الدعائم التي يعتمد عليها القانون الدولي في مجال الاستثمار الأجنبي. ويرجع تاريخ هذه الاتفاقيات إلى عام 1959 عندما تم إبرام أول اتفاقية ثنائية للاستثمار فيما بين ألمانيا وباكستان. ومنذ ذلك التاريخ، أخذت اتفاقيات الاستثمار الثنائية شكلاً موحداً من حيث مكوناتها التي لم تتغير بشكل جوهري بصرف النظر عن إدخال الأحكام الخاصة بمبدأ المعاملة الوطنية وقرار فض المنازعات خلال حقبة الستينيات من القرن الماضي. ومنذ منتصف التسعينيات، شهدت الاتفاقيات الثنائية للاستثمار ومنع الازدواج الضريبي، العديد من المستجدات والتطورات التي نتجت عن إدراج المزيد من أحكام حماية الاستثمارات في نطاق اتفاقيات تجارية كبرى وتواصل ارتفاع عدد النزاعات الدولية في مجال الاستثمار على المستوى العالمي.

ومن المفهوم، أن اتفاقيات الاستثمار الثنائية بوجه عام تسري على الاستثمار الذي يؤسسه مستثمرون من دولة ما في أراضي دولة أخرى. ولما كان الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الدولة المضيفة قد ينير لديها مجموعة من المخاوف التنموية المشروعة، حاول بعض الدول النامية عند إبرام مثل هذه الاتفاقيات التصدي لهذه المخاوف باللجوء إلى تعريف ضيق للاستثمارات التي ترغب أن تغطيها الاتفاقية، وتضع أيضاً العديد من المحاذير والقيود والاستثناءات التي من شأنها أن تحمي جوانب محددة (مثل تنافسية المستثمرين المحليين أو حماية الإنتاج المحلي في قطاع معين) في مرحلتها ما قبل تأسيس المشروع والترخيص له وما بعد التأسيس.

والجدير بالذكر أن محتوى اتفاقيات الاستثمار الثنائية التي أبرمت خلال العام 2009 عالمياً، جاء محدوداً وغير متسع النطاق فيما يتعلق بالتزامات حماية الاستثمار وتسوية النزاعات فيما بين المستثمر الأجنبي والدولة واقتصرت على الاستثمار في القطاعات الخدمية أو حقوق التأسيس وإنشاء إطار مؤسسي لرصد ودعم وإجراء مفاوضات على قضايا الاستثمار واستعراض جدوى هذه المفاوضات.

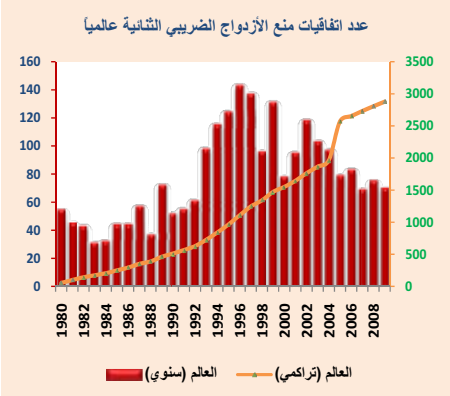
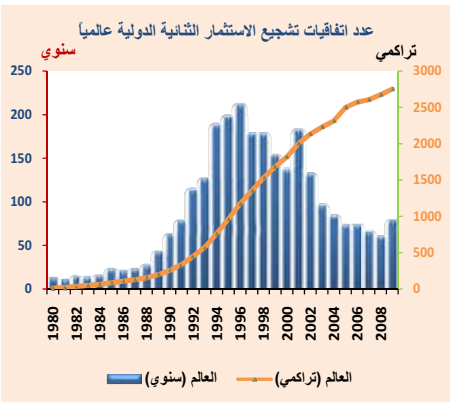
ونظراً لارتفاع الملحوظ للتدفقات الصادرة من العديد من الدول العربية في الآونة الأخيرة، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها الكويت والسعودية والإمارات وقطر والبحرين وبمعدلات أقل من مصر ولبنان، فقد تزايد اهتمام تلك الدول بتوفير الحماية لاستثماراتها في الخارج، وعلى الأرجح سيزداد اهتمامها بالتوصل إلى اتفاق إقليمي يلزم الدول الأعضاء بعدم انتهاج الممارسات الضارة. وقد أكدت الدراسات والبراهين العملية عدم وجود علاقة قوية بين تواجد الاتفاقيات الثنائية وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر كما أن مثل هذه الاتفاقيات بمقدورها فقط القيام بدور مكمل لجودة البيئة المؤسسية، وليس

وقد شهدت العديد من الاتفاقيات الثنائية الدولية المبرمة خلال العقد الأخير تشابهاً في هيكلها ومكوناتها الأساسية، لكن هذا التشابه لا يعني تطابقاً في نصوصها أو تطوراتها. بل العكس، حيث يلاحظ عند التمعن في تفاصيل نصوص كل اتفاقية على حدة، أن هناك تنوعاً عريضاً في أساليب صياغة الأحكام تختلف من اتفاقية إلى أخرى. وهناك عدد متزايد من الدول النامية تطبق نموذجين من الاتفاقيات حسب الدولة الشريكة (الطرف الثاني للاتفاقية)، نموذج "وضع شروط للترخيص للاستثمار بالدخول Admission Clause" (غالباً ما يبرم مع الدول الأوروبية)، ونموذج "حق التأسيس Right of Establishment" (يبرم مع كندا والولايات المتحدة الأمريكية)، الذي أصبح أكثر تكراراً وذلك من خلال تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية أو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

وفقاً لقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "انكتاد"، تزايد عدد الاتفاقيات الثنائية لبلغ حوالي 5629 اتفاقية بنهاية يونيو 2009، منها 2754 اتفاقية تشجيع استثمار، ونحو 2875 اتفاقية منع الازدواج

الدولة	الاتفاقيات الثنائية للاستثمار			اتفاقيات منع الازدواج الضريبي		
	2007	2008	2009	2007	2008	2009
العالم	2608	2676	2754	2730	2805	2875
الدول العربية	648	724	749	442	486	498
المغرب	55	58	58	34	45	49
مصر	94	101	101	38	47	48
تونس	47	54	54	39	45	45
الإمارات	30	33	34	43	44	44
الكويت	49	50	51	38	34	34
لبنان	49	48	49	32	33	33
سلطنة عمان	7	31	31	26	29	31
سورية	32	35	37	28	31	31
الجزائر	36	39	39	29	30	30
قطر	39	40	42	27	29	29
فلسطين	25	25	25	22	22	22
الأردن	39	44	51	18	21	21
اليمن	41	44	44	19	20	20
البحرين	22	24	26	11	13	18
السعودية	16	16	17	20	16	16
السودان	21	26	26	11	13	13
ليبيا	20	26	32	3	8	8
موريتانيا	16	18	18	1	3	3
العراق	2	3	3	3	3	3
جيبوتي	6	7	7	-	-	-
الصومال	2	2	2	-	-	-

المصدر: الموقع الشبكي للانكاد وأعداد متفرقة من مرصد سياسات الاستثمار ومرصد الاتفاقيات الثنائية رقم 3 (2009) وجهات الاتصال الرسمية في الدول العربية، وبحوث ضمان.



ويلاحظ من البيانات المعروضة في جدول "وضع الدول العربية في الاتفاقيات الثنائية للاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي خلال الفترة 2007 - 2009". أن الدول العربية أبرمت خلال عام 2009 نحو 37 اتفاقية ثنائية ما بين 25 اتفاقية استثمار ثنائية (منها ثلاث اتفاقيات عربية-عربية، بين الأردن وكل من ليبيا وقطر والإمارات)، 12 اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي (منها اتفاقيتان عربية-عربية؛ إحداهما بين السعودية وسورية والأخرى بين المغرب وسلطنة عمان)، بالإضافة إلى اتفاقية واحدة للتجارة الحرة بين الأردن وتركيا، أبرمت أول ديسمبر 2009. ومقارنة بعامي 2007، 2008. يلاحظ تباطؤ معدل إبرام الاتفاقيات الثنائية سواء لتشجيع الاستثمار أو لمنع الازدواج الضريبي خلال عام 2009، حيث شهد عام 2007، إبرام 90 اتفاقية ثنائية ما بين 38 اتفاقية لتشجيع الاستثمار، 52 اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي، بينما شهد عام 2008 إبرام 121 اتفاقية ثنائية ما بين 76 اتفاقية لتشجيع الاستثمار، 45 اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي. ويتضمن الجدولان المعروضان بياناً بأطراف الاتفاقيات الدولية الثنائية سواء لتجنب الازدواج الضريبي أو لتشجيع الاستثمار المبرمة بين الدول العربية ودول العالم الخارجي وكذلك تاريخ التوقيع عليها خلال العام 2009.

وعلى صعيد الدول العربية الأكثر نشاطاً خلال السنوات الخمس الأخيرة (2004-2009) في مجال إبرام الاتفاقيات الثنائية الدولية لتشجيع الاستثمار، تصدرت فلسطين القائمة حيث أبرمت خلال الفترة المذكورة 23 اتفاقية تلتها الأردن بنحو 21 اتفاقية ثم ليبيا بـ 16 اتفاقية، سورية (12) واليمن (11)، ثم مصر وتونس والكويت وسلطنة عمان ولكل منها 10 اتفاقيات خلال الفترة. أما على صعيد الدول العربية الأكثر نشاطاً خلال نفس الفترة في مجال إبرام الاتفاقيات الثنائية الدولية لتجنب الازدواج الضريبي، فقد تصدرت المغرب القائمة بإبرامها 23

الاستثمار BITs من إجمالي عالمي بلغ 2754 اتفاقية (أي بحصة بلغت 27% من الإجمالي العالمي للعامين 2008، 2009 مقابل استقرارها لعدة سنوات منذ عام 2001 عند 23% تقريباً) ونحو 498 اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي DTTs من إجمالي عالمي بلغ 2875 اتفاقية (أي بحصة بلغت 17% من الإجمالي العالمي للعامين 2008، 2009 مقابل تقلبها ما بين 14% - 16% خلال السنوات 2005 - 2007).

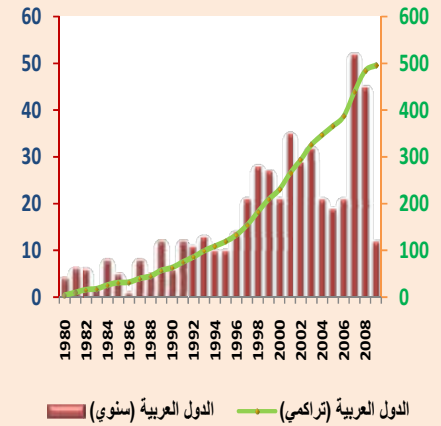
م	الدول الموقعة	تاريخ التوقيع
1	البحرين أوزبكستان	6 يونيو 2009
2	البحرين إيرلندا	29 أكتوبر 2009
3	البحرين النمسا	2 يوليو 2009
4	البحرين بلغاريا	26 يونيو 2009
5	البحرين لوكسمبورغ	6 مايو 2009
6	عمان أوزبكستان	30 مارس 2009
7	السعودية سورية	7 أكتوبر 2009
8	مصر سلوفينيا	16 ديسمبر 2009
9	المغرب عمان	غير متاح
10	المغرب التشيك	غير متاح
11	المغرب مالطا	غير متاح
12	المغرب كرواتيا	غير متاح

المصدر: "مرصد اتفاقيات الاستثمار الثنائية"، العدد الثالث 2009 عن انكاد، وجهات الاتصال الرسمية العربية وبحوث "ضمان".

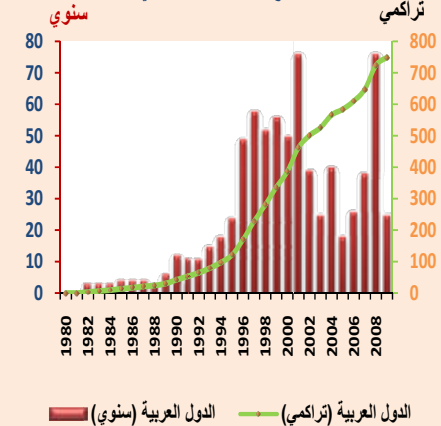
م	الدول الموقعة	تاريخ التوقيع
1	الأردن كندا	28 يونيو 2009
2	الأردن قطر	28 يناير 2009
3	الأردن قبرص	20 ديسمبر 2009
4	الأردن البرتغال	17 مارس 2009
5	الأردن الإمارات	15 أبريل 2009
6	الأردن ليبيا	5 مايو 2009
7	الأردن تنزانيا	8 أكتوبر 2009
8	الإمارات فيتنام	16 فبراير 2009
9	البحرين أوزبكستان	16 نوفمبر 2009
10	البحرين بلغاريا	26 يونيو 2009
11	السعودية التشيك	18 نوفمبر 2009
12	السعودية بيلاروسيا	20 يوليو 2009
13	الكويت سنغافورة	6 نوفمبر 2009
14	سلطنة عمان أوزبكستان	30 مارس 2009
15	سورية سلوفاكيا	18 فبراير 2009
16	سورية ماليزيا	7 يناير 2009
17	عمان هولندا	17 يناير 2009
18	قطر مونتينيغرو	17 فبراير 2009
19	لبنان سلوفاكيا	20 فبراير 2009
20	ليبيا تركيا	25 أبريل 2009
21	ليبيا صربيا	غير متاح
22	ليبيا إندونيسيا	أبريل 2009
23	ليبيا سنغافورة	8 أبريل 2009
24	ليبيا المملكة المتحدة	23 ديسمبر 2009

المصدر: "مرصد اتفاقيات الاستثمار الثنائية"، العدد الثالث 2009 عن انكاد، وجهات الاتصال الرسمية العربية وبحوث "ضمان".

عدد اتفاقيات منع الازدواج الضريبي في الدول العربية



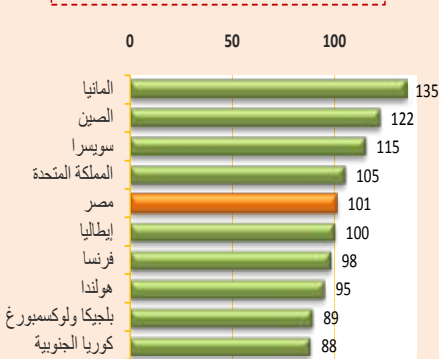
عدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار الثنائية في الدول العربية



لتحل محلها (Hallward-Dreimeier 2003). كما إن لاتفاقيات منع الازدواج الضريبي تأثيراً سلبياً على تدفقات الاستثمار المباشر إذا ما انطوت هذه التدفقات على ثغرات تسمح بالتهرب الضريبي. وفي نفس الوقت قد تقلل اتفاقيات الاستثمار الثنائية من الخيارات المتاحة أمام حكومة الدولة المضيفه وبالتالي تعرضها لأحكام جزائية تؤدي إلى حملها تعويضات ضخمة.

أما على صعيد الترتيبات الثنائية للتعاون الدولي التي تضم دولة عربية على الأقل طرفاً فيها، فقد تم التوقيع على العديد منها بين دول عربية وأخرى أجنبية، استهدفت مجملها تشجيع وحماية الاستثمارات، ومنع الازدواج الضريبي، وتعزيز العلاقات الثنائية التجارية والاقتصادية، والتعاون التقني وتبادل الخبرات. ووفقاً لقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكاد)، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأثمان الصادرات "ضمان"، أبرمت الدول العربية على أساس تراكمي بنهاية عام 2009، نحو 749 اتفاقية ثنائية لتشجيع

قائمة أكبر 10 دول إبراماً لاتفاقيات تشجيع الاستثمار عالمياً 2008



بما نسبته 32% من الإجمالي العربي. 338 اتفاقية ما بين دول عربية ودول أجنبية أي بما يعادل 68% من الإجمالي.

ومن الجدير بالذكر، جلت مصر ضمن قائمة أكثر 10 دول إبراما لاتفاقيات تشجيع الاستثمار الثنائية الدولية على المستوى العالمي والعربي، حيث جاءت في الترتيب الخامس عالمياً والأول عربياً بإبرامها 101

تراكمي، نحو 749 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار، منها: 188 اتفاقية طرفها دول عربية أو بما نسبته 25% اتفاقيات عربية بينة من إجمالي الاتفاقيات المبرمة مع الدول العربية، 561 اتفاقية ما بين دول عربية ودول أجنبية أي بما يعادل 75% من الإجمالي. أما على صعيد اتفاقيات منع ازدواج الضريبي، فقد بلغ رصيدها بنهاية عام 2009 نحو 498 اتفاقية، منها: 160 اتفاقية عربية بينة أو

اتفاقية، ثم فلسطين 22 اتفاقية، ثم مصر (15)، فاليمن (13)، وكل من قطر والبحرين 10 اتفاقيات خلال الفترة.

وبغرض تسليط الضوء على حصة الاتفاقيات الثنائية العربية البينية من إجمالي الاتفاقيات التي أبرمتها الدول العربية، يشير الجدولان التاليان إلى أن الدول العربية أبرمت بنهاية عام 2009، على أساس

الاتفاقيات الثنائية لمنع الازدواج الضريبي			
2009			
الدولة	عربية - عربية	عربية - غير عربية	إجمالي
تونس	16	29	45
مصر	16	32	48
اليمن	14	6	20
سورية	13	18	31
لبنان	13	20	33
الجزائر	12	18	30
المغرب	11	38	49
الأردن	10	11	21
قطر	10	19	29
الإمارات	9	35	44
السودان	8	5	13
سلطنة عمان	8	23	31
البحرين	6	12	18
الكويت	6	28	34
العراق	3	0	3
ليبيا	2	6	8
موريتانيا	1	2	3
السعودية	1	15	16
فلسطين	1	21	22
جيبوتي	-	-	-
الصومال	-	-	-
إجمالي	160	338	498
من الإجمالي %	%32	%68	

الاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمار			
2009			
الدولة	عربية - عربية	عربية - غير عربية	إجمالي
مصر	18	83	101
سورية	16	21	37
المغرب	15	43	58
تونس	14	40	54
الجزائر	13	26	39
اليمن	13	31	44
لبنان	12	37	49
الأردن	12	39	51
السودان	11	15	26
الكويت	10	41	51
قطر	10	32	42
سلطنة عمان	9	24	33
الإمارات	9	25	34
البحرين	7	19	26
ليبيا	7	25	32
موريتانيا	5	13	18
العراق	3	0	3
جيبوتي	1	6	7
السعودية	1	16	17
فلسطين	1	24	25
الصومال	1	1	2
إجمالي	188	561	749
من الإجمالي %	%25	%75	

المصدر؛ بحوث ضمان.

ما هو وارد بالجدول التالي، لتعكس تسارع معدل إبرام اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي في الدول العربية خلال الفترة مع بعض دول الأتحاد الأوروبي واليابان كجزء من الاستجابة للجهود العالمية بشأن زيادة التعاون من أجل مكافحة التهرب الضريبي.

اتفاقية ثنائية فيما بين 73 دولة خلال تلك الفترة منها 5 اتفاقيات ثنائية للدول العربية، بالإضافة إلى اتفاقية واحدة للتجارة الحرة بين ليبيا وأمريكا، أبرمت في مايو 2010. ويلاحظ أن جميع الاتفاقيات كانت لتجنب الازدواج الضريبي واتفاقية واحدة للتجارة الحرة وفقاً

اتفاقية بنهاية عام 2008، كما جاءت كأكثر الدول العربية إبراما للاتفاقيات الثنائية البينية العربية، سواء لتشجيع الاستثمار بإبرامها 18 اتفاقية مع دول عربية أو لتجنب الازدواج الضريبي بعدد 16 اتفاقية يشاركها تونس بنفس عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، بينما تليها سورية في الترتيب من حيث إبرام الاتفاقيات الثنائية العربية البينية لتشجيع الاستثمار بعدد 16 اتفاقية، ثم المغرب بـ 15 اتفاقية، تونس (14 اتفاقية)، ولكل من الجزائر واليمن (13 اتفاقية)، ولبنان والأردن (12 اتفاقية).

وجدير بالذكر أنه وخلال الربع الأول من عام 2010، يلاحظ تواصل الدول حول العالم إبرام اتفاقيات ثنائية استثمارية وتجنب ازدواج ضريبي على نحو متسارع، حيث تم إبرام 37

م	الاتفاقيات الدولية الثنائية المبرمة مع الدول العربية (الربع الأول/2010)		
1	تجنب ازدواج ضريبة الدخل	عمان	كرواتيا
2	تجنب ازدواج ضريبة الدخل ورأس المال	الإمارات	اليونان
3	تجنب ازدواج ضريبة الدخل	سورية	ألمانيا
4	تجنب ازدواج ضريبة الدخل	الكويت	اليابان
5	تجنب ازدواج ضريبة الدخل	البحرين	المملكة المتحدة
6	تجارة حرة	ليبيا	أمريكا

المصدر: "مرصد سياسات الاستثمار" الصادر عن الانكناد، أبريل 2010، وبحوث ضمان



لتأمين عملياتكم الإيجارية عبر الحدود...

لتأمين ائتمان صادراتكم إلى جميع دول العالم...

لتأمين مصرفكم عند تعزيز خطابات الاعتماد...

لضمان استثماراتكم العربية...



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات  
The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation

سندكم للنجاح